مبادرة مسار السلام

PEACE TRACK initiative

نحو سلام نسوي مستدام

التقرير الختامي

عن المؤتمر الخامس رفيع المستوى حول السلام النسوي

المنعقد في:
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٥–١٧ نوفمبر ٢٠٢٥

تحت عنوان:
"بناء مجتمعات مرنة لتحقيق سلام شامل وتنمية مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"
مع تركيز خاص على السياق اليمني كنموذج لتحليل التحديات البنيوية للسلام النسوي

إعداد وإصدار:
منظمة مبادرة مسار السلام (Peace Track Initiative)

تاريخ الإصدار: فبراير ٢٠٢٦

الشكر والتقدير

تتقدّم منظمة مبادرة مسار السلام بخالص الشكر والتقدير لجميع المشاركات والمشاركين في المؤتمر الخامس رفيع المستوى حول السلام النسوي، الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمّان خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥، تحت عنوان:
«بناء مجتمعات مرنة لتحقيق سلام شامل وتنمية مستدامة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا».

كما تعبّر المنظمة عن تقديرها العميق للقيادات النسوية المشاركات، ومنظمات المجتمع المدني، وصنّاع وصانعات السياسات، والجهات المانحة، والشركاء الإقليميين والدوليين، لما قدّموه من مساهمات معرفية وتجارب عملية وتبادل خبرات أثرت النقاشات، وأسهمت في تطوير مخرجات وتوصيات انتقلت من توصيف التحديات إلى بلورة مسارات عملية قابلة للتنفيذ نحو سلام شامل ومستدام في الإقليم.

إعداد وتحرير التقرير:

هدى قنديل – مؤسسة ومديرة مؤسسة «هنّ» للاستشارات، وخبيرة دولية ومدرّبة معتمدة في مجالات النزاع والسلام، وقيادة المرأة، والنوع الاجتماعي، والمرأة والمناخ، بخبرة إقليمية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

بيانات النشر وحقوق الاستخدام

الجهة الناشرة: منظمة مبادرة مسار السلام (Peace Track Initiative)
جميع الحقوق محفوظة © منظمة مبادرة مسار السلام، ٢٠٢٦.
يُسمح بإعادة استخدام أو اقتباس أجزاء من هذا التقرير لأغراض غير تجارية، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح ومتكامل.

إخلاء مسؤولية

يعكس هذا التقرير خلاصات ونقاشات المؤتمر ومخرجاته، ولا يلزم بالضرورة أن تمثل الآراء الواردة فيه موقفًا رسميًا لأي جهة مشاركة أو داعمة. وقد تمت مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والأمنية وحماية الخصوصية عند إعداد التقرير.

قائمة الاختصارات والمصطلحات

أولًا: قائمة الاختصارات

CSOs — منظمات المجتمع المدني
(Civil Society Organizations)

Duty of Care — واجب العناية المؤسسي

KPIs — مؤشرات الأداء الرئيسية
(Key Performance Indicators)

MENA — منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Middle East and North Africa)

SDGs — أهداف التنمية المستدامة
(Sustainable Development Goals)

WPS — المرأة والسلام والأمن
(Women, Peace and Security)

ثانيًا: المصطلحات التشغيلية الأساسية

السلام النسوي
— مقاربة سياسية لبناء السلام تعالج جذور العنف البنيوي واختلالات القوة، وتضع العدالة الاقتصادية والاجتماعية في قلب مسارات الاستقرار.

المجتمعات المرنة
— مجتمعات تمتلك القدرة على الصمود والتكيّف مع الصدمات السياسية والاقتصادية والمناخية عبر نظم حماية ومؤسسات عادلة.

منظومات الحماية النسوية
— أطر مؤسسية وقانونية ومجتمعية متكاملة تهدف إلى الوقاية من الاستهداف وضمان المشاركة الآمنة للنساء في الفضاء العام.

واجب العناية المؤسسي
— التزام الجهات الشريكة والمانحة بإدارة المخاطر وحماية الفاعلات والفاعلين ضمن تصميم البرامج وليس بعد وقوع الضرر.

الشراكات العادلة
— نماذج تعاون قائمة على الملكية المحلية وتقاسم القرار والموارد بدل التبعية التنفيذية.

ثالثًا: المصطلحات التحليلية المحورية

نظام إنذار مبكر نسوي
— إطار وقائي لرصد مؤشرات الخطر والاستجابة المتدرجة لحماية النساء في سياقات النزاع.

الرصد المتعدد المصادر
— آلية جمع معلومات من قنوات رقمية ومجتمعية وإعلامية للتحقق المبكر من المخاطر.

حوكمة البيانات الذكية
— إدارة آمنة ومسؤولة للمعلومات تضمن السرية وتقليل الضرر وربط الرصد بالاستجابة.

الحماية الرقمية
— إجراءات وقائية لمواجهة الاستهداف الإلكتروني وحماية الخصوصية والبيانات.

مسارات الإحالة المتدرجة
— نظم تحويل الحالات حسب مستوى الخطورة إلى خدمات قانونية وصحية ونفسية واجتماعية.

العدالة المناخية
— مقاربة تعالج الأثر غير المتكافئ للتغير المناخي على النساء والمجتمعات الهشة.

الاقتصاد النسوي
— إطار اقتصادي يعترف بالعمل الرعائي غير المدفوع ويعيد توزيع الموارد والفرص بعدالة جندرية.

الاقتصاد الأزرق المستدام
— إدارة عادلة ومستدامة للموارد البحرية كرافعة للتعافي الاقتصادي وبناء السلام.

التعاون الإقليمي النسوي
— شراكات عابرة للحدود لتعزيز الحماية والمناصرة وإنتاج المعرفة المشتركة.

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

يوثّق هذا التقرير مخرجات المؤتمر الخامس للسلام النسوي، الذي انعقد في عمّان خلال الفترة ١٥–١٨ نوفمبر ٢٠٢٥، بوصفه منصة سياساتية جمعت فاعلات وفاعلين من المجتمع المدني، وخبراء وخبيرات، وشركاء معنيين، بهدف تحويل خبرات الممارسة النسوية في السياقات الهشة إلى إطار منهجي قابل للاستخدام في اليمن خلال المرحلة المقبلة. وينطلق التقرير من قناعة مركزية مفادها أن السلام المستدام لا يُبنى على مقاربات جزئية، بل على منظومة مترابطة تضع المشاركة النسوية الآمنة في قلب عملية بناء السلام، وتتعامل مع الحماية، والتمويل، والمعرفة، والعدالة المناخية كعناصر تأسيسية لا كمسارات موازية.

تُبرز المداولات أن الفجوة الأساسية لا تكمن في غياب الالتزامات الدولية، بل في محدودية تحويلها إلى أدوات تنفيذية قابلة للتطبيق والمتابعة. وبناءً عليه، يقدّم التقرير إطارًا عمليًا يربط بين المشاركة السياسية الفاعلة، والحماية الشاملة (بما فيها الرقمية)، والعدالة الاقتصادية والمعرفية، وآليات المساءلة. كما يقترح التقرير فرضية سياسية موجّهة يمكن اعتمادها كمرجعية للفترة القادمة:

لا سلام دون مشاركة نسوية آمنة؛ ولا مشاركة دون حماية؛ ولا حماية دون عدالة اقتصادية ومعرفية؛ ولا عدالة مستدامة دون مساءلة.

الاستنتاجات الرئيسية

- الحماية شرط بنيوي سابق للمشاركة وليست استجابة طارئة، ما يستدعي الانتقال من إدارة المخاطر بعد وقوعها إلى واجب عناية مؤسسي مدمج في تصميم البرامج ومسارات السلام.
- تمتلك الوساطة المحلية النسوية قدرة وصول وتأثير عالية، لكنها تظل هشّة ما لم تُدمج ضمن ترتيبات اعتراف مرنة وآمنة تحمي الفاعلات دون تقييد مرونتهن الميدانية.
- بات الفضاء الرقمي محددًا رئيسيًا للشرعية والمشاركة العامة، ما يجعل الحماية الرقمية جزءًا لا يتجزأ من منظومات الحماية الشاملة، لا مجرد حلول تقنية منفصلة.
- تحدد نماذج التمويل والشراكات حدود الاستدامة والقدرة على الحماية، الأمر الذي يتطلب تحولًا من منطق الإغاثة قصيرة الأجل إلى شراكات استراتيجية قائمة على الملكية المحلية والتمويل المرن متعدد السنوات.
- تمثل العدالة المناخية مدخلًا أساسيًا للسلام والتعافي والحماية الاجتماعية، نظرًا لدور الهشاشة البيئية كمحرك خفي للنزاعات المحلية على الموارد، ما يستدعي تسهيل الوصول إلى التمويل المناخي والاستناد إلى المعرفة المحلية في التكيف.
- يتطلب بناء منظومات إنذار مبكر وحماية فعالة تصميمًا منهجيًا قائمًا على الرصد المتعدد المصادر، وحوكمة بيانات قائمة على تقليل الضرر، ومسارات إحالة واقعية قابلة للتطبيق ميدانيًا.

أولويات تنفيذية مقترحة لليمن (٢٠٢٦–٢٠٢٨)

يركّز التقرير على حزمة أولويات قابلة للتفعيل التدريجي، تشمل:

- **مأسسة واجب العناية المؤسسي:** اعتماد بروتوكولات تشغيل لإدارة المخاطر الأمنية والرقمية والمعلوماتية قبل تنفيذ الأنشطة، وربطها بتدريب وتحديث دوري.
- **تطوير آليات اعتراف مرنة بالوسيطات المحليات:** ترتيبات طوعية وآمنة للوصل بين الوساطة المحلية والأطر الرسمية والدولية دون تعريض الفاعلات للمخاطر أو فقدان المرونة الميدانية.
- **تأمين الفضاء الرقمي:** بناء منظومة حماية رقمية مؤسسية تربط الأمان الرقمي بالدعم القانوني والنفسي-الاجتماعي وخيارات المساءلة.
- **شراكات وتمويل أكثر عدالة واستدامة:** توسيع التمويل المرن متعدد السنوات، واعتماد إدارة تكيفية للبرامج تقلل تفتيت التمويل وتراعي تقلبات السياق.
- **عدالة مناخية قابلة للوصول:** تبسيط مسارات وصول المنظمات المحلية إلى التمويل المناخي وآليات الخسائر والأضرار، مع الاستثمار في البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.
- **نظام إنذار مبكر نسوي:** إطلاق تطبيق تجريبي لإطار قائم على الرصد المتعدد المصادر، مع حوكمة بيانات آمنة ومسارات إحالة متدرجة (قانونية، صحية، نفسية-اجتماعية، وحماية).

ويهدف هذا التقرير إلى دعم صانعي القرار والشركاء في تطوير سياسات وبرامج أكثر عدالة واستدامة لبناء السلام النسوي في اليمن.

الرسائل الأساسية (Key Messages)

- السلام النسوي يشكّل ركيزة للسلام الشامل لأنه يعالج جذور العنف البنيوي واختلالات القوة، لا مظاهر النزاع فقط.
- بناء مجتمعات مرنة ليس نتيجة تلقائية للتعافي، بل عملية سياساتية تتطلب منظومات حماية فعّالة، وعدالة اقتصادية، وشراكات عادلة ومستدامة.
- لا يمكن تحقيق سلام مستدام دون إدماج النساء كفاعلات سياسيات ومعرفيات في صنع القرار وإنتاج السياسات والمعرفة.
- تحدد نماذج التمويل والشراكات حدود الاستدامة والتأثير، ما يستدعي الانتقال من التمويل القصير الأجل إلى تمويل مرن طويل الأمد يدعم البناء المؤسسي.
- يعزّز التعاون الإقليمي النسوي وتبادل الخبرات القدرة على مواجهة المخاطر العابرة للحدود وبناء أدوات حماية ومناصرة أكثر فاعلية.
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في سياقات النزاع والهشاشة ربط مسارات السلام، والعدالة، والاقتصاد، والمناخ ضمن إطار سياساتي متكامل.

منهجية إعداد التقرير

اعتمد التقرير على توثيق شامل لمجريات المؤتمر عبر فريق متخصص في الرصد والتوثيق، قام بتسجيل وتحليل المداخلات والنقاشات التي دارت خلال الجلسات العامة ومختبرات العمل التشاركية على مدار الأيام الثلاثة.

وشملت عملية جمع البيانات:

- توثيق مكتوب تفصيلي لمداخلات المتحدثات والمتحدثين
- تلخيص تحليلي للنقاشات الجماعية
- تجميع مخرجات المختبرات التطبيقية بصورة رقمية منظمة
- مراجعة داخلية للمحتوى من قبل فريق الإعداد لضمان الدقة والاتساق

تم تحليل المحتوى باستخدام منهجية **التحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis)**، حيث جرى تصنيف الأفكار والقضايا المتكررة ضمن محاور استراتيجية رئيسية، شملت: السلام النسوي، التمويل والاستدامة، منظومات الحماية، بناء المجتمعات المرنة، التعاون الإقليمي، وربط السلام بالتنمية المستدامة.

اعتماد التوصيات

تم اعتماد التوصيات الواردة في التقرير عبر **عملية تجميع رقمي تراكمي** لمخرجات الجلسات والمختبرات، حيث جرى:

- رصد المقترحات المتكررة والمتقاطعة بين المشاركين
- تجميعها في مسودات أولية
- ثم دمجها في حزمة توصيات نهائية تعكس التوافق العام للنقاشات

وبذلك تمثل التوصيات خلاصة تشاركية جماعية لمداولات المؤتمر، لا اجتهادًا فرديًا أو تحليلاً منفصلًا عن السياق.

اعتبارات السلامة والسرية

نظرًا لحساسية السياقات التي تعمل فيها العديد من المشاركات والمنظمات، لا سيما في بيئات النزاع والهشاشة مثل اليمن وعدد من دول المنطقة، تم اعتماد نهج حذر في عرض المعلومات الواردة في التقرير.

وعليه:

- لم يتم ذكر أسماء المشاركات أو الجهات
- وتم تعميم بعض الوقائع أو الأمثلة الميدانية
- وحُذفت تفاصيل قد تُستخدم لتتبع الأفراد أو تعريضهم لمخاطر أمنية أو قانونية أو اجتماعية

ويأتي ذلك التزامًا بمبادئ السلامة وعدم الإضرار (Do No Harm)، وضمانًا لاستمرار قدرة الفاعلات والفاعلين المحليين على العمل في بيئات عالية المخاطر.

نبذة عن الجهة المنظمة (Peace Track Initiative)

تُعدّ منظمة مبادرة مسار السلام إحدى المنظمات النسوية الرائدة التي تقودها نساء يمنيات، وتعمل على تعزيز السلام الشامل والنسوي في اليمن ومنطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا، انطلاقًا من رؤية تضع النساء في صميم عمليات السلام، وتؤكد على معالجة الجذور البنيوية للنزاعات بوصفها شرطًا لتحقيق سلام مستدام.

ويقوم عمل المنظمة على إطار متكامل يشمل الحماية والتمكين، وبناء السلام النسوي، والمناصرة والتأثير الدولي، من خلال حماية النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان، ودعم مشاركتهن في مسارات السلام الرسمية وغير الرسمية، وتطوير أدوات تحليلية ومساحات حوارية، مع دمج قضايا المناخ وتقاطعه مع النزاع وبناء السلام، إضافةً إلى إيصال أصوات النساء اليمنيات إلى المنابر الإقليمية والدولية، والتأثير في السياسات المرتبطة بأجندة المرأة والسلام والأمن.

وخلال تسع سنوات من العمل، راكمت المنظمة خبرة نوعية تُرجمت في تطوير أدوات تحليلية، وإنتاج أوراق سياسات ومواد معرفية وبرامج تدريبية، أصبحت مرجعًا للباحثين وصنّاع السياسات والمنظمات الدولية.

وتسعى المنظمة إلى:

- تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات بين القيادات النسوية والفاعلين المدنيين.
- دعم مسارات السلام الشامل المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير نماذج شراكة أكثر توازنًا بين الجهات المحلية والدولية.
- الدفع نحو سياسات أكثر استجابة لواقع الهشاشة والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويأتي هذا المؤتمر بوصفه المؤتمر الخامس رفيع المستوى حول السلام النسوي، امتدادًا لمسار تراكمي من العمل والحوار، واستجابةً لتعقيدات السياق الإقليمي الراهن، بما يضمن نقاشًا معمقًا ومخرجات عملية تسهم في تعزيز السلام النسوي، ودعم مقاربات التمويل العادل والمستدام.

نظرة عامة على المؤتمر

خلفية المؤتمر وأهميته

يأتي انعقاد المؤتمر الخامس رفيع المستوى حول السلام النسوي في لحظة مفصلية تمر بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتسم بتصاعد الأزمات المركبة، واتساع فجوات العدالة، وتزايد هشاشة المجتمعات في مواجهة النزاع والتغير المناخي والانكماش الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، يركز المؤتمر على بناء تصور عملي للسلام النسوي بوصفه مدخلًا لبناء مجتمعات مرنة قادرة على الصمود والتعافي، وتحويل السلام إلى عملية شاملة ترتبط بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

الأهداف

سعى المؤتمر إلى:

- تعميق الفهم حول مفهوم السلام النسوي وعلاقته ببناء المجتمعات المرنة.
- تبادل الخبرات بين القيادات النسوية ومنظمات المجتمع المدني وصناع القرار.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم السلام الشامل والتنمية المستدامة.
- مناقشة التحديات البنيوية التي تعيق شمول النساء في صنع السياسات.
- تطوير توصيات عملية قابلة للتبني في مجالات السلام والتنمية والعدالة.

الفئات المشاركة

شارك في المؤتمر:

- نخبة من القيادات النسوية.
- ممثلات وممثلون عن منظمات المجتمع المدني.
- صنّاع وصانعات السياسات.
- الجهات المانحة.
- الشركاء الإقليميون والدوليون.

محاور النقاش

تركزت أعمال المؤتمر حول:

- بناء مجتمعات مرنة كمدخل لتحقيق السلام الشامل.
- إدماج مقاربة السلام النسوي في السياسات العامة ومسارات التنمية المستدامة.
- تعزيز العدالة والشمول والمساواة كضمانات للاستدامة.
- تطوير التعاون والشراكات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين.
- ربط قضايا السلام بالتحديات الاقتصادية والمناخية المؤثرة على المجتمعات.

الفهرس

الصفحات التمهيدية
صفحة الغلاف
بيانات النشر وحقوق الاستخدام
الشكر والتقدير
قائمة الاختصارات والمصطلحات

الملخص التنفيذي

الرسائل الأساسية (Key Messages)

منهجية إعداد التقرير

نبذة عن الجهة المنظمة

نظرة عامة على المؤتمر

- خلفية المؤتمر وأهميته
- الأهداف
- الفئات المشاركة
- محاور المؤتمر

الإطار العام: السلام النسوي وبناء المجتمعات المرنة

١. ١ السلام النسوي كمقاربة بنيوية لبناء السلام
١. ٢ المجتمعات المرنة والتنمية المستدامة في سياقات النزاع
١. ٣ الاقتصاد السياسي للنزاع وأثره غير المتكافئ على النساء
١. ٤ واجب العناية المؤسسي ومنظومات الحماية
١. ٥ اختلال الشراكات وتهميش المعرفة المحلية

اليوم الأول: العمل النسوي في سياقات النزاع والهشاشة المؤسسية

٢. ١ نظرة عامة على اليوم الأول
٢. ٢ الجلسات التحليلية حول المساحة المدنية والعمل النسوي
٢. ٣ مختبر المحاكاة المدنية
٢. ٤ استخلاصات اليوم الأول
٢. ٥ الدلالة الاستراتيجية لليوم الأول

اليوم الثاني: من التمويل التقني إلى الشراكات العادلة والتحول الاقتصادي النسوي

٣. ١ نظرة عامة على اليوم الثاني
٣. ٢ التمويل كعلاقة قوة ومعرفة
٣. ٣ مختبر المستقبل النسوي
٣. ٤ مختبر التوصيات الجماعية
٣. ٤. ١ العدالة المناخية والبيئية في سياقات النزاع
٣. ٤. ٢ الاقتصاد السياسي النسوي والمعرفي
٣. ٤. ٣ الاقتصاد الأزرق العادل والمستدام
٣. ٤. ٤ التعاون الإقليمي النسوي
٣. ٥ استخلاصات اليوم الثاني
٣. ٦ الدلالة الاستراتيجية لليوم الثاني

اليوم الثالث: من مساءلة الاقتصاد إلى بناء منظومات الحماية النسوية المستدامة

٤. ١ نظرة عامة على اليوم الثالث
٤. ٢ الجلسات التحليلية حول الحماية النسوية في النزاع الممتد
٤. ٣ أثر التمويل قصير الأجل على منظومات الحماية
٤. ٣. ١ التمويل كأداة حماية غير مباشرة
٤ . ٣. ٢ الحماية الرقمية كامتداد للحماية الجسدية
٤. ٤ محاكاة سياساتية لتصميم نظام إنذار مبكر نسوي
٤. ٤. ١ الرصد المتعدد المصادر والتحقق
٤. ٤. ٢ حوكمة البيانات والحماية الذكية
٤. ٤. ٣ مسارات الاستجابة والإحالة
٤. ٤. ٤ الشراكات متعددة المستويات
٤. ٤. ٥ الإصلاحات القانونية والإجرائية
٤. ٥ استخلاصات اليوم الثالث
٤. ٦ الدلالة الاستراتيجية لليوم الثالث
٤. ٧ خاتمة اليوم الثالث

الاستنتاجات العامة والدروس المستفادة

خاتمة التقرير: نحو سلام نسوي قابل للاستمرار

التوصيات وإطار التنفيذ والمتابعة

الملحقات

ملحق (أ): إطار التنفيذ والمتابعة التفصيلي
ملحق (ب): قائمة المراجع

الإطار العام للمؤتمر — السلام النسوي وبناء المجتمعات المرنة في سياقات النزاع

١.١ إعادة التفكير في مفهوم السلام في البيئات الهشة

شهدت مقاربات السلام خلال العقود الأخيرة تحولًا تدريجيًا من التركيز على إنهاء النزاعات المسلحة عبر الاتفاقات السياسية، إلى إدراك أوسع للسلام بوصفه عملية طويلة الأمد تتطلب معالجة جذور العنف البنيوي والاجتماعي والاقتصادي. وقد أكدت الأطر الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، على أهمية إدماج النساء في جميع مراحل صنع السلام، وربط المشاركة بالحماية والعدالة الاجتماعية (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٠).

في هذا السياق، يبرز مفهوم السلام النسوي كمدخل يعيد تعريف السلام من كونه نتيجة تفاوضية إلى كونه تحولًا مجتمعيًا شاملاً يعالج علاقات القوة غير المتوازنة، ويضع العدالة الاقتصادية والاجتماعية في قلب مسارات الاستقرار. وقد عكست مداولات المؤتمر أن تجاهل هذه الأبعاد البنيوية أدى إلى فشل العديد من المبادرات السياسية في تحقيق سلام مستدام في المنطقة.

١.٢ المجتمعات المرنة كأساس للسلام الشامل والتنمية المستدامة

تُظهر تحليلات الهشاشة الدولية أن النزاعات لا تستمر فقط بسبب العوامل السياسية المباشرة، بل نتيجة ضعف النظم الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية التي تحمي المجتمعات من الصدمات المتكررة. وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الهشاشة متعددة الأبعاد — الاقتصادية والاجتماعية والسياسية — تشكّل أحد أبرز معوقات الاستقرار طويل الأمد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٥).

ومن هذا المنطلق، لا يمكن تحقيق سلام شامل دون بناء مجتمعات مرنة قادرة على الصمود والتكيّف عبر نظم حماية اجتماعية عادلة، ومؤسسات فعالة، واقتصادات محلية داعمة لسبل العيش المستدامة. ويتقاطع هذا النهج مع أهداف التنمية المستدامة التي تربط السلام بالعدالة الاجتماعية وبناء مؤسسات قوية وشاملة.

وقد أكدت المشاركات في المؤتمر أن النساء يلعبن دورًا محوريًا في تعزيز هذه المرونة المجتمعية، سواء عبر شبكات التضامن المحلي أو المبادرات الاقتصادية القاعدية، رغم محدودية الدعم المؤسسي المخصص لهن.

١.٣ الاقتصاد السياسي للنزاع وتأثيره غير المتكافئ على النساء

أبرزت نقاشات المؤتمر أن النزاعات في المنطقة أدت إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، وتراجع فرص العمل المستقرة، وازدياد الاعتماد على آليات بقاء غير آمنة، ما أثّر بشكل غير متكافئ على النساء. وتدعم تقارير الهشاشة هذا التحليل، حيث توضّح أن البيئات الهشة تشهد معدلات أعلى من الفقر، وعدم المساواة، وتهميش الفئات الأكثر ضعفًا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٥).

وفي السياق اليمني، فاقم النزاع من تدهور سبل العيش ودفع العديد من النساء إلى تحمّل أدوار اقتصادية قسرية دون أي حماية قانونية أو اجتماعية. وقد أكدت مداولات المؤتمر أن تحقيق سلام نسوي مستدام يتطلب معالجة هذه الاختلالات البنيوية عبر دعم الاقتصاد النسوي المحلي، وتعزيز العدالة في الوصول إلى الموارد والفرص.

١.٤ منظومات الحماية كشرط للمشاركة والاستمرارية

رغم الاعتراف الدولي المتزايد بدور النساء في بناء السلام، لا تزال منظومات الحماية تعاني من ضعف هيكلي في العديد من سياقات النزاع. فقد شدد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على ضرورة حماية النساء من العنف المرتبط بالنزاعات المسلحة، غير أن التطبيق العملي لهذه الالتزامات لا يزال محدودًا في كثير من البيئات الهشة (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٠).

وأظهرت مداولات المؤتمر أن الحماية لا يمكن التعامل معها بوصفها استجابة ظرفية للأزمات أو إجراءات تقنية معزولة، بل يجب أن تُبنى كمنظومة وقائية متكاملة تشمل السياسات المؤسسية، والأمن الرقمي، والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة المخاطر، وتخصيص الموارد اللازمة بصورة مستدامة.

كما أكدت النقاشات أن غياب واجب العناية المؤسسي (Duty of Care) لدى العديد من الجهات الشريكة والمانحة يؤدي إلى تحميل الأفراد والمنظمات النسوية المحلية عبء الحماية وإدارة المخاطر في بيئات عالية الخطورة، بدل أن تكون مسؤولية مؤسسية مشتركة. ويترتب على ذلك تعميق الهشاشة واستنزاف الفاعلات وتقويض القدرة على الاستمرار طويل الأمد، بما ينعكس سلبًا على فاعلية مسارات السلام واستدامتها.

١.٥ اختلال الشراكات وتهميش المعرفة المحلية

ناقش المؤتمر بصورة موسعة العلاقة غير المتوازنة بين الجهات الدولية والفاعلين المحليين، حيث غالبًا ما تُصمَّم البرامج بمعزل عن السياق الميداني، ما يحد من فعاليتها واستدامتها. وتدعو أجندة المرأة والسلام والأمن إلى تمكين المجتمعات المحلية وإشراكها في تصميم السياسات بدل الاكتفاء بدورها التنفيذي (الأمم المتحدة للمرأة، بدون تاريخ).

وأكدت المشاركات أن الاعتراف بالمنظمات النسوية بوصفها منتِجات معرفة، لا مجرد جهات تنفيذية، يشكّل شرطًا أساسيًا لبناء شراكات عادلة وتحقيق أثر تراكمي طويل الأمد في مسارات السلام والتنمية.

١.٦ من الفجوات البنيوية إلى مسارات التحول

انطلق المؤتمر الخامس رفيع المستوى حول السلام النسوي من إدراك واضح لهذه الفجوات البنيوية، وسعى إلى طرح مقاربة تكاملية تربط بين:

- العدالة الاقتصادية
- الحماية المؤسسية
- المشاركة الفاعلة للنساء
- المعرفة المحلية
- الشراكات العادلة

بوصفها ركائز أساسية لبناء مجتمعات مرنة وتحقيق سلام شامل ومستدام في اليمن والمنطقة.

اليوم الأول — العمل النسوي في سياقات النزاع

من انكماش المساحة إلى إعادة تعريف التأثير

١.٢ نظرة عامة على اليوم الأول

ينطلق اليوم الأول من التقرير من الإطار السياساتي الذي يضع السلام النسوي كخيار سياسي وعملي، عبر تفكيك واقع العمل النسوي في سياقات النزاع، ليس بوصفه نشاطًا هامشيًا أو مكمّلًا لمسارات السلام الرسمية، بل كمساحة فعل سياسي يومي تتقاطع فيها قضايا الحماية، والشرعية، والمشاركة، وإنتاج البدائل.

يُعرّف التقرير العمل النسوي في سياق النزاع كفعل سياسي يومي، يتجاوز الاستجابة الظرفية نحو صياغة بدائل سيادية للأمن والاستقرار، حيث يصبح الاستمرار فعلًا سياسيًا بحد ذاته، وليس مجرد خيار تنظيم.

ويسعى هذا اليوم إلى فهم كيف تتشكل حدود التأثير في بيئات تتقلص فيها المساحات المدنية، وما الشروط التي تمكّن الفاعلات النسويات من الاستمرار، والمناورة، واختبار أدوات تأثير تتجاوز الاستجابة الظرفية نحو أفق سياسي أوسع.

وفي هذا السياق، سعى اليوم الأول إلى الانتقال من توصيف القيود المفروضة على العمل النسوي، إلى اختبار عملي لخيارات التأثير الممكنة ضمن هذه القيود، من خلال تحليل الخبرات الميدانية، وتفكيك العلاقة بين العمل المجتمعي النسوي ومسارات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية.

ركّزت جلسات هذا اليوم على فهم كيف تعيد النساء تعريف أدوارهن السياسية في بيئات تتقلص فيها فرص الحماية والاعتراف، وكيف تُنتج الممارسة اليومية للوساطة المحلية، والمشاركة السياسية، والعمل المجتمعي أشكالًا بديلة للتأثير تتجاوز الأطر التقليدية. وبذلك، شكّل اليوم الأول الأساس التحليلي للمؤتمر، واضعًا سؤال التأثير في قلب النقاش: ليس بوصفه هدفًا مجردًا، بل كعملية تفاوض مستمرة مع واقع سياسي وأمني معقّد، تُختبر فيها أدوات العمل النسوي وحدودها وإمكاناتها.

٢. ٢ الجلسات والنقاشات التحليلية

الجلسة الأولى

العمل النسوي في سياقات النزاع: بين التحدي والاستمرار

اعتمد المؤتمر في جلسته الافتتاحية مقاربة سياساتية تضع العمل النسوي في سياقات النزاع ضمن شروطه الواقعية الملموسة، متجاوزاً بذلك الأطر التقليدية للمشاركة الرمزية. وقد انطلق هذا التوجه من القراءة المحورية "لمبادرة مسار السلام" التي ترى أن انكماش الفضاء المدني في مناطق النزاع ليس مجرد تحدٍ عارض، بل هو تحول بنيوي يقيّد إمكانيات الفعل العام ويعيد رسم حدود التأثير السياسي، لا سيما بالنسبة للنساء. ومن هذا المنطلق، سعى المؤتمر إلى معالجة الفجوة الجوهرية في المنطقة؛ المتمثلة في اتساع الاعتراف الخطابي الدولي بأدوار النساء، مقابل هشاشة منظومات الحماية وتآكل الموارد الضامنة للاستدامة، مما حوّل الجلسة إلى منصة لتثبيت "الوساطة النسوية" كفعل سياسي يومي يمهد لشراكات أكثر عدالة ومتانة.

وقد استمدت هذه النقاشات زخمها من تقاطع خبرات ميدانية ومعرفية عابرة للتخصصات، شملت العمل القانوني والوساطة في بيئات النزاع النشطة، والاشتغال البحثي في قضايا العسكرة والنوع الاجتماعي، وصولاً إلى الإعلام الثقافي وصناعة السرديات العامة. هذا الثراء المعرفي مكّن المؤتمر من تجاوز الطرح النظري نحو تحليل واقعي لـ "كلفة العمل النسوي" في بيئات الهشاشة، حيث تم استكشاف إمكانيات إعادة بناء أدوات المشاركة السياسية وآليات الصمود. وبناءً على ذلك، لم تعد الحماية والتمويل مجرد متطلبات إجرائية، بل استحقاقات استراتيجية تقع ضمن "واجب العناية" المؤسسي، لضمان ألا يتحول الفعل النسوي إلى استنزاف فردي طويل الأمد، بل إلى ركيزة أساسية في هندسة السلام الشامل والتعافي المستدام.

ناقشت الجلسة واقع العمل النسوي في سياقات نزاع تتسم بتداخل الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية،

حيث لم تعد التحديات مرتبطة فقط بغياب الاستقرار، بل بكيفية استمرار الفاعلين والفاعلات في أداء أدوار سياسية ومجتمعية مؤثرة ضمن مساحات مدنية آخذة في الانكماش.

وانطلق النقاش من سؤال عملي مركزي: كيف يمكن للنساء، ومعهن الرجال الداعمون للعمل النسوي، الاستمرار كصانعي قرار في بيئات تُقيد الحركة، وتُضعف الحماية، وتحدّ من فرص التأثير الرسمي؟

وضعت الجلسة الوساطة المحلية، والمشاركة السياسية، والعمل المجتمعي النسوي في قلب هذا النقاش، ليس باعتبارها أنشطة مكمّلة لمسارات السلام الرسمية، بل كمساحات فعل سياسي يومي تتطلب اعترافًا، وحماية، وأدوات دعم مختلفة عمّا هو معمول به تقليديًا.

كما طُرحت خارطة الطريق النسوية للسلام في اليمن كنموذج عملي يوضح كيف يمكن تحويل الخبرة الميدانية النسوية إلى مرجعية سياسية قابلة للتفاعل محليًا وإقليميًا.

عكست المداخلات تجارب ميدانية مباشرة **من اليمن، لبنان، سوريا، وليبيا،** وأظهرت أن النساء في سياقات النزاع لا يشاركن في بناء السلام من موقع رمزي، بل من مواقع تنفيذية تتعامل يوميًا مع قضايا تتعلق بفتح الطرق، حماية المدنيين، الوساطة المحلية، والحفاظ على الحد الأدنى من التماسك المجتمعي.

وقد أبرز النقاش أن الوساطة المحلية التي تقودها النساء غالبًا ما تتم خارج الأطر الرسمية، ما يمنحها مرونة في الوصول إلى المجتمعات، لكنه في الوقت نفسه يترك العاملين والعاملات فيها دون حماية مؤسسية أو دعم مستقر. وهو ما يفرض على الفاعلين البحث عن توازن دقيق بين الاستمرار في العمل، وتجنّب التعرض لمخاطر أمنية أو إدارية متزايدة. فبينما تمنح الأطر غير الرسمية مرونة في الوصول، إلا أنها تضاعف المخاطر الشخصية والمؤسسية؛ لذا يوصي التقرير بتطوير آليات اعتراف مؤسسي توفر غطاءً قانونياً وأمنياً للوسيطات المحليات دون المساس بمرونتهن الميدانية.

كما شدد المتحدثون والمتحدثات على أن المشاركة السياسية للنساء لا يمكن اختزالها في التمثيل أو الحضور الشكلي، بل ترتبط بقدرة النساء على التأثير في تصميم وتنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار، وآليات المراقبة، وبرامج التعافي، وهو ما يتطلب إعادة تعريف عملي لمفهوم المشاركة السياسية في سياقات النزاع.

وأظهرت النقاشات **أن غياب إدماج منظور النوع الاجتماعي في ترتيبات وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار لا يؤدي فقط إلى تهميش النساء، بل ينعكس مباشرة على استدامة هذه الترتيبات، إذ تُغفل أولويات أساسية تتعلق بحماية المدنيين، والوصول الإنساني، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي.**

كشفت المداخلات أن النساء في سياقات النزاع يتعاملن يومياً مع قضايا سيادية كفتح الطرق وحماية المدنيين والوساطة المحلية. ولتجاوز الفجوة بين الفعل الميداني والاعتراف المؤسسي، يرى التقرير أن الضرورة الميدانية تقتضي تحويل هذه الخبرة النسائية من نشاط هامشي إلى مرجعية سياسية معترف بها؛ إذ أن استمرار غياب هذا الاعتراف يُبقي هذه الجهود دون حماية مؤسسية أو دعم مستقر.

أظهرت هذه الجلسة أن العمل النسوي في سياقات النزاع لا يواجه تحديات ظرفية أو تقنية، بل يتحرك ضمن بنية أوسع من القيود السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيد تعريف معنى المشاركة، وحدود الحماية، وشروط الاستمرار. ومع اتساع الفجوة بين الأدوار التي تؤديها النساء فعليًا في الوساطة المجتمعية وبناء السلام، وبين الاعتراف المؤسسي والسياسي بهذه الأدوار، يصبح السؤال التالي ملحًا: ما هي الأدوات والسياسات التي يمكن أن تنقل هذا العمل من موقع الصمود الفردي إلى مسار تأثير منظم ومستدام؟

وانطلاقًا من هذا التشخيص، تنتقل الجلسة التالية من توصيف التحديات إلى تفكيك منظومات التأثير نفسها، عبر مناقشة الإطار السياسي والمؤسسي الذي يُنتج هذه الفجوة، ويعيد رسم علاقة العمل النسوي بمسارات صنع القرار، والتمويل، والحماية، والمساحات المدنية. وبذلك، تُبنى الجلسة الثانية على ما طرحته الجلسة الأولى، ليس بوصفها امتدادًا موضوعيًا فحسب، بل كخطوة تحليلية أعمق لفهم كيف يمكن تحويل الخبرة النسوية المتراكمة إلى قوة سياسية قادرة على التأثير والتغيير.

٢. ٣ مختبر المحاكاة المدنية

من التحديات الميدانية إلى بلورة خيارات القرار في سياق يمني–إقليمي عالي التعقيد جاء مختبر المحاكاة المدنية بوصفه أحد المكونات التطبيقية المركزية للمؤتمر، وامتدادًا عمليًا مباشرًا للنقاشات التي طُرحت في الجلسة السياسية الأولى، ضمن إطار إقليمي يشمل سياقات الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. وقد صُمّم المختبر لاختبار اتخاذ القرار في بيئات تتسم بتضييق المساحة المدنية، وتعدد مراكز القرار، وارتفاع كلفة العمل العام في سياقات النزاع وعدم الاستقرار، لا سيما بالنسبة للنساء.

ورغم الطابع الإقليمي للمختبر، فإن كثافة المشاركة من فاعلين وفاعلات من اليمن أسهمت في إبراز التجربة اليمنية بشكل أوضح داخل النقاشات، ليس بوصفها حالة استثنائية، بل كحالة تعبّر عن أنماط وتحديات مشتركة تشهدها المنطقة. وقد أتاح ذلك للمشاركات والمشاركين تفكيك خيارات القرار، وتقدير كلفته على سلامة الأفراد، واستمرارية العمل، والأثر المجتمعي، وتحويل الخبرات الميدانية المتراكمة إلى معرفة جماعية قابلة للاستخدام من قبل الفاعلين والجهات الداعمة، بما يعزّز القيمة العملية لمخرجات المؤتمر على المستويين الإقليمي والتطبيقي.

لم يكن مختبر المحاكاة مجرد تمرين تقني، بل مثّل 'الروح التطبيقية' لهذا التقرير؛ إذ كشف بوضوح أن صناعة القرار في سياق النزاع اليمني ليست عملية إدارية مجردة. ومن الضروري التأكيد هنا على أن 'كلفة القرار' التي تتحملها الفاعلات النسويات لا تقتصر على الأبعاد المالية أو التنظيمية فحسب، بل هي كلفة أمنية وسياسية باهظة، تتعلق بسلامتهن الشخصية وقدرتهن على الاستمرار في الفضاء العام في ظل غياب الحماية المؤسسية.

التحديات المركّبة في بيئات العمل المدني والنسوي

أظهرت مداولات المختبر أن الفضاء الرقمي بات يمثل امتداداً حرجاً للمساحة المدنية، حيث ترتبط استمرارية العمل المؤسسي بشكل مباشر بسلامة البيانات والاتصالات. وبناءً عليه، يشدد التقرير على أن **ضمان الحماية الرقمية وسلامة البيانات ليس مجرد خيار تقني أو رفاهية تنظيمية، بل هو واجب عناية مؤسسي (Duty of Care) يقع على عاتق الجهات المانحة والسلطات المحلية على حد سواء.** إن الاستثمار في بنية تحتية رقمية آمنة وتطوير مهارات الحماية الرقمية هو المسار العملي الوحيد لتقليل 'كلفة الامتثال' والمخاطر الأمنية التي تفرض على الفاعلات النسويات تقليص ظهورهن العلني أو تعليق أنشطتهن الميدانية.

واقع العمل النسوي في سياقات النزاع: من توصيف القيود إلى مساءلة البنى

شكل اليوم الأول الأساس التحليلي للمؤتمر، واضعاً سؤال التأثير في قلب النقاش ليس بوصفه هدفاً مجرداً، بل كعملية تفاوض مستمرة مع واقع سياسي وأمني معقد. وقد كشفت مداولات "مختبر المحاكاة" والجلسات النقاشية أن العمل النسوي في المنطقة، وفي اليمن تحديداً، لا يواجه تحديات ظرفية فحسب، بل يتحرك ضمن بنية أوسع من القيود المتعمدة التي تعيد تعريف معنى المشاركة وحدود الحماية.

١. تضييق المساحات والابتزاز الإداري

أظهرت نقاشات المجموعات أن تضييق المساحة المدنية يتم عبر مسارات تراكمية تفاقمت مع تعدد السلطات؛ حيث تم رصد أمثلة عملية على تعطل الأنشطة نتيجة متطلبات ترخيص متغيرة، وربط المواقف الرسمية بتفاصيل تنفيذية دقيقة تستهدف الأنشطة ذات الطابع النسوي أو الحقوقي بشكل خاص. إن هذا الابتزاز الإداري ينعكس مباشرة على الجداول الزمنية وكلفة الامتثال، ويفرض على الفاعلات موازنة مستمرة بين الاستمرار في العمل وبين تجنب التعرض لمخاطر إدارية متزايدة.

٢. المراقبة واستهداف "الأمان المؤسسي"

لم تقتصر التحديات على العوائق الميدانية، بل شملت واقع المراقبة الرقمية وتتبع الأنشطة، والاطلاع غير

مؤتمر السلام النسوي الخامس
Feminist PEACE CONVENING
اليوم الأول
سلام نسوي، من اليمن إلى العالم
"نحمل اليمن معنا أينما ذهبنا"
"السلام بدون نساء فاقد شرعيته ومعرض للإنهيار في أي وقت"
"العامل المشترك بيننا ليس المعاناة، العامل المشترك هو تحويل المعاناة إلى قيادة"
تمويل مرن
إرادة سياسية
آليات مشتركة
"إلى أين تؤدي الأبحاث والمقابلات إن كانت المفاوضات على حسابنا الشخصي؟"
"الحضور الرقمي مهم، لكنه ليس بديلا للوجود على الأرض."
"علينا أن نكون ممنهجين، فالإرهاب خطابه ممنهج ضد المرأة"
"انهيار القطاع الخاص يؤدي إلى الاعتمادية على التمويل الخارجي"
"هشاشة مجلس الأمن هي من المعيقات"
"تجربة المرأة اليمنية في الوساطة ليست أمرا أخذناه من الغرب، إنها عاداتنا."
"المستفيدون من المنح مثل معسكرات محددة مسبقا"
"الخوف من الفتنة واغتيال الشخصية قيود مخفية"
"المشاركة في عملية السلام حق يجب انتزاعه"
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands
PEACE TRACK Initiative

المصرح به على الاتصالات. وقد أبرزت المشاركات مخاطر حقيقية تتعلق بـ:

- **مصادرة قواعد المعلومات واختراق البيانات:** مما يهدد سلامة الفرق والمستفيدات على حد سواء.
- **تجميد الحسابات البنكية:** واستخدامها كأدوات ضغط مالية لتقويض الاستمرارية المؤسسية.
- **الانكفاء القسري:** حيث أدى ضعف الحماية الرقمية في حالات معينة إلى اتخاذ قرارات صعبة بتقليص الظهور العلني أو إعادة توزيع الأدوار لتجنب الاستهداف.

٣. العنف الرمزي والتحريض الممنهج

توقف المشاركون والمشاركات بمسؤولية ونقد عميق عند التهديدات التي تستهدف "السمعة المهنية والعامة"، باعتبارها أدوات عنف قائم على النوع الاجتماعي تهدف لنزع الشرعية عن العمل النسوي. وقد أُشير بوضوح إلى:

- **الحملات التحريضية:** التي تُشن عبر المنصات الرقمية والوسائل التقليدية.
- **توظيف الخطاب الديني والاجتماعي:** كوسيلة للتحريض ضد الفاعلات، مما يضاعف الضغط المجتمعي ويحول الصمود من فعل سياسي إلى عبء فردي ونفسي ثقيل.

٤. تحديات السيادة الميدانية (الحركة والموارد)

في السياق الأمني، تم رصد تعقيدات خانقة تتعلق بالخنق الميداني، مثل انتشار نقاط التفتيش وتداخل الصلاحيات الأمنية، إضافة إلى أثر تدهور البنية التحتية وانعدام الأمن الغذائي والمائي. هذا الواقع فرض على المنظمات النسوية إعادة تصميم تدخلاتها بما يتناسب مع واقع ميداني يتسم بالهشاشة والانكماش المستمر.

بلورة مسارات القرار في ضوء الخبرة الميدانية المتراكمة

ضمن هذا السياق المتداخل، لم تُناقش التحديات بوصفها معطيات ثابتة، بل كعوامل أعادت تشكيل كيفية التفكير في القرار، وتوقيت اتخاذه، وحدوده. وقد أظهر المختبر أن اتخاذ القرار في هذه البيئات لم يعد لحظة منفصلة، بل عملية مستمرة تتطلب تقييمًا دوريًا للمخاطر، وقدرة على التكيّف، واستعدادًا لإعادة ترتيب الأولويات عند الحاجة.

وفي إطار محاكاة قرارات واقعية، ناقشت المجموعات التحديات المرتبطة بالتمويل والاستدامة، حيث اعتُبر توقف أو تقلّص الدعم عاملًا حاسمًا يفرض قرارات صعبة تتعلق بتقليص الفرق، أو تعليق أنشطة رغم الحاجة المجتمعية، أو إعادة تصميم البرامج بموارد محدودة. **وقد طُرحت بدائل عملية، شملت بناء شراكات محلية، واللجوء إلى التمويل المجتمعي، والعمل مع القطاع الخاص المحلي، وإعادة توجيه البرامج نحو تدخلات أقل كلفة وأكثر قابلية للاستمرار.**

كما أشار المشاركون والمشاركات إلى أن تباين أولويات الفاعلين الدوليين وعدم اتساق مسارات الدعم أسهما في زيادة هشاشة العمل المدني، وفرضًا أعباء إضافية على المنظمات في مواءمة تدخلاتها مع متطلبات متغيرة لا تعكس دائمًا الأولويات المحلية. وإلى جانب ذلك، برزت التحديات المرتبطة بغياب أو محدودية القنوات المصرفية الآمنة، وصعوبة استقبال التحويلات المالية، كعامل ضاغط على استمرارية العمل، وأحد محددات تصميم البرامج وحجم الفرق.

السلامة وإدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من القرار

أكدت المداولات أن حماية الفرق لا تُدار بوصفها استجابة ظرفية، بل كجزء من واجب عناية مؤسسي يتطلب وضوح الصلاحيات، وتحديد المسؤوليات، ووضع حد أدنى من إجراءات السلامة قبل تنفيذ أي نشاط، بما يشمل إدارة المعلومات الحساسة واتخاذ القرار بشأن التخفيف أو الإيقاف عند الضرورة.

كما أظهرت النقاشات الحاجة إلى التعامل مع المخاطر بوصفها عملية ديناميكية، من خلال تقييم دوري للمخاطر الأمنية والرقمية ومخاطر السمعة والتمويل، وتحديد عتبات واضحة لاتخاذ القرار، بما يسمح بالانتقال المرن بين الاستمرار، أو التعديل، أو التعليق المؤقت للأنشطة وفق تطور السياق.

وفي هذا الإطار، شدد المشاركون والمشاركات على أهمية وجود مسارات إحالة آمنة وسرية للتعامل مع التهديدات المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، تشمل الدعم النفسي والقانوني والطبي عند الإمكان، أو الشراكة مع جهات قادرة على توفير هذه الخدمات، بما يحدّ من العزلة ويعزز الاستجابة المؤسسية.

تبنّت المجموعات مقاربات عملية تتعامل مع الواقع القائم دون انخراط في مسارات تصادمية طويلة الأمد. ففي حال تعذّر التسجيل القانوني أو فرض قيود جديدة، اعتُبر العمل عبر شراكات مع منظمات مرخّصة، واستخدام صيغ رقمية أو مرنة، المسار الأكثر قابلية للتنفيذ. وفي حال توقف أو تقلّص التمويل، تبنّت المجموعات مقاربة تقوم على تنويع مصادر الدعم، والبحث عن تمويل مجتمعي، وإعادة تصميم البرامج بشكل تشاركي يضمن الحد الأدنى من الأثر.

نقاط القوة والفرص القابلة للاستثمار

رغم تعقيد المشهد، أبرز المختبر رصيدًا مهمًا من نقاط القوة، في مقدمتها القيادة المجتمعية، والثقة المتراكمة نتيجة سد فجوات خدمية في ظل غياب الدولة، والتحالفات المحلية بين منظمات المجتمع المدني، إلى جانب الروح التطوعية والتماسك الداخلي للفرق.

وفي الوقت ذاته، ناقشت بعض المجموعات حالات تراجع

في الثقة بين منظمات وقواعدها المجتمعية، نتيجة فجوات بين الأهداف المعلنة والمخرجات الفعلية، أو تصميم تدخلات لا تنطلق من الاحتياجات المحلية، ما أبرز الحاجة إلى مراجعة آليات المساءلة والتواصل بشكل دوري.

كما أظهرت النقاشات فرصًا قابلة للاستثمار، من بينها الاستفادة من الاهتمام الدولي والأطر الأممية ذات الصلة لتعزيز الدعم الفني والمعرفي، وتوسيع دوائر المشاركة عبر إدماج نساء من المناطق الريفية والفئات الأقل تمثيلًا، ما أسهم في نقل النقاش من مقاربات نخبوية إلى أولويات أكثر التصاقًا بالواقع.

وتناولت المجموعات استخدامًا مدروسًا للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التحليل، والتوثيق، وإدارة الحملات، بما يقلل الاحتكاك المباشر دون فقدان الأثر. كما لم تُطرح النقابات المهنية بوصفها فاعلًا تقنيًا فقط، بل كمساحات تنظيمية ذات شرعية اجتماعية وامتداد جماهيري، يمكن أن تستوعب أشكالًا من العمل التنموي والمجتمعي، وتوفّر هامش حركة أوسع في سياقات تتعرض فيها منظمات المجتمع المدني لتضييق متزايد.

كما ناقشت المجموعات أثر التدخلات في البُنى التمثيلية، بما في ذلك تعطيل آليات الانتخاب أو فرض قيادات معيّنة، على تقليص استقلالية الفاعلين المدنيين وإضعاف قنوات التمثيل المجتمعي. ولفتت بعض المداخلات إلى أن التحديات البيئية والمناخية تشكّل عاملًا مضاعفًا للمخاطر القائمة، من خلال تأثيرها على النزوح، والتنافس على الموارد، وتصميم التدخلات، ما يستدعي أخذها في الاعتبار عند التخطيط واتخاذ القرار.

٢. ٤ استخلاصات اليوم الأول

لا تُقدَّم الاستخلاصات التالية بوصفها توصيات معيارية، بل كمحصلة لخبرات عملية عبّر عنها المشاركات والمشاركون خلال المحاكاة. وقد أكدت النقاشات أهمية التضامن والعمل الجماعي كوسيلة لتقليل المخاطر وتعزيز التأثير، وإعادة تعريف الاستدامة باعتبارها مفهومًا يتجاوز التمويل ليشمل الثقة المجتمعية، وبناء القدرات، والملكية المحلية.

كما شددت المداولات على ضرورة إدماج الحماية والوقاية في تصميم الأنشطة منذ مراحلها الأولى، والتكيّف المستمر مع السياق المحلي والمتغيرات السياسية والأمنية، وتعزيز قنوات التنسيق الأفقي عبر تكتلات محلية صغيرة تتيح تقاسم الموارد والدعم القانوني والإعلامي مع تقليل المخاطر الفردية.

وتميّز المختبر بعدم تقديم إجابات جاهزة، بل بإتاحة مساحة منظّمة لتجريب القرار تحت ضغط القيود الواقعية، بما يعكس تعقيد السياق الذي يعمل فيه الفاعلون والفاعلات على الأرض.

تكشف مداخلات ونقاشات اليوم الأول أن التحدي الأساسي الذي يواجه العمل النسوي في سياقات النزاع لا يكمن فقط في تضييق المساحات المدنية أو ضعف الحماية، بل في البنية السياسية والاقتصادية التي تُنظَّم من خلالها الاستجابة للنزاع والتعافي. فمحدود التأثير التي ظهرت في اليوم الأول ليست نتاجًا لقصور في الفعل النسوي ذاته، بقدر ما هي انعكاس لنماذج تدخل تفتقر إلى العدالة، والاستدامة، والقدرة على معالجة جذور العنف وعدم المساواة.

٢. ٥ الدلالة الاستراتيجية لليوم الأول

الدلالة الاستراتيجية لليوم الأول تؤكد أن استدامة العمل النسوي في سياقات النزاع مرهونة بإعادة هيكلة منظومات الحماية والتمويل والاعتراف السياسي، بما يتجاوز التدخلات الجزئية قصيرة الأجل. كما تُبرز أن التضامن والتنظيم الجماعي يشكلان أدوات مركزية لتقليل المخاطر وتعزيز القدرة على التأثير في بيئات عالية الهشاشة.

وبذلك، لم يقتصر اليوم الأول على توصيف تضييق المساحة المدنية، بل ثبّت فهمًا عمليًا لمعادلة التأثير في سياقات النزاع: أن استمرار الفعل النسوي يتطلب حمايةً، واعترافًا سياسيًا، وموارد تُمكّن من الاستمرار دون استنزاف. وانطلاقًا من هذا التشخيص، انتقل المؤتمر في اليوم الثاني إلى سؤال مكمل: كيف يمكن إعادة تعريف التمويل بوصفه رافعة للشراكة والاستدامة، لا إطارًا يُعيد إنتاج التبعية أو التدخلات القصيرة الأجل؟

اليوم الثاني: من المساعدات إلى الشراكات – إعادة تشكيل التمويل و الاقتصاد كمسار للسلام النسوي

٣. ١ نظرة عامة على اليوم الثاني

المسار الاقتصادي والتمويلي: نحو شراكات عادلة وهيكلية

انطلق اليوم الثاني من المؤتمر من رؤية تحليلية لمبادرة مسار السلام تعتبر **أن جوهر التحديات التي تواجه السلام النسوي لا تقتصر على العنف المباشر، بل تمتد إلى "هندسة التمويل" وآليات التعافي التي غالباً ما تُصمم وفق منطق إغاثي قصير الأجل.** وقد جاءت هذه الجلسة كامتداد بنيوي لمداولات اليوم الأول؛ فإذا كان تضييق المساحة المدنية يحد من الفعل العام، فإن نمط التمويل ومساراته هي التي تحدد القدرة على الاستمرارية وتشكيل التأثير. وبناءً عليه، سعى المؤتمر إلى مساءلة النماذج الاقتصادية والتمويلية السائدة، انطلاقاً من قناعة مفادها أن الاستجابات التقليدية أصبحت جزءاً من تعقيد المشكلة بدلاً من حلها، مما يفرض ضرورة إعادة تعريف التمويل بوصفه "علاقة قوة ومعرفة" تتطلب مراجعة جذرية لموازين القوى بين الجهات المانحة والفاعلين المحليين.

وفي هذا السياق، طُرحت مقاربات "الاقتصاد النسوي" وبناء "المعرفة المحلية" ليس كأدوات تقنية، بل كركائز أساسية لإعادة صياغة مسارات السلام والتعافي في اليمن والمنطقة. حيث ركزت النقاشات على استبدال الشراكات غير المتكافئة بنماذج تعاون عادلة تتجاوز النمطية "التنافسية" نحو بناء أثر تراكمي طويل المدى. إن هذا التحول في منطق الدعم والتمكين يُعد شرطاً أساسياً لضمان عدم بقاء الفعل النسوي في دائرة الاستجابة للأزمات، والانتقال به إلى مساحة القيادة والمشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل مستقبل المنطقة.

٣. ٢ التمويل كعلاقة قوة ومعرفة الجلسة الحوارية

نظرة عامة على الجلسة

تناولت هذه الجلسة التحول من نماذج "المساعدة" التقليدية إلى شراكات أكثر عدالة واستدامة، بوصف التمويل أداة سياسية تؤثر في مسارات السلام والتعافي، لا مجرد آلية تقنية لتقديم الدعم.

ناقش المشاركون والمشاركات كيف يمكن لليمن والمنطقة الأوسع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الانخراط في تعاون نسوي جنوب–جنوب، يعزز التعافي، وبناء السلام، والتنمية الشاملة، في ظل أزمات متداخلة وتحولات في بنية النظام الدولي.

ركزت الجلسة على فرص بناء شراكات إقليمية وعابرة للحدود تستند إلى العدالة الجندرية، والملكية المحلية، وإعادة توزيع القوة داخل منظومات التمويل والتنمية.

أجمعت المداخلات على أن الأزمات المتداخلة في الإقليم – السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية – لا يمكن قراءتها أو معالجتها من خلال أدوات الإغاثة التقليدية أو نماذج التنمية الخطية التي تفترض أن النمو الاقتصادي سيقود تلقائيًا إلى العدالة الاجتماعية. بل إن هذه النماذج، كما أظهرت التجارب المتراكمة، أسهمت في إنتاج أنماط جديدة من الاعتمادية، وأعادت تدوير علاقات قوى غير متكافئة بين الممولين، الدول، والمجتمعات المحلية.

في هذا السياق، طُرح نقد واضح لما يمكن تسميته بـ "اقتصاد إدارة النزاع"، حيث تُدار الأزمات بدلاً من حلّها، وتُجزَّأ التدخلات عوضاً عن ربطها بمسارات تعافٍ شاملة. وأُشير إلى أن هذا النهج لا يضعف الدولة والمجتمع المدني فحسب، بل يعمّق اقتصاد الحرب، ويهمّش الفئات الأكثر تضررًا، وفي مقدمتها النساء والشباب.

من الإغاثة إلى الشراكة: إعادة تعريف التمويل: شكّلت مسألة التمويل محورًا مركزيًا في النقاش، ليس بوصفه موردًا ماليًا فقط، بل كأداة سياسية ومعرفية تحدد من يقرر، ومن يُنفّذ، ومن يُسمع صوته. وقد برزت ثلاث إشكاليات مترابطة:

١. فشل نموذج المساعدات الإنسانية طويل الأمد
أُشير إلى أن الاعتماد الممتد على الإغاثة حوّل المجتمعات من فاعلة إلى متلقية، وأضعف المبادرات المحلية، وربط الاستجابة للاحتياجات بأجندات خارجية متغيرة.

٢. غياب الشراكات العادلة
التمويل في كثير من الحالات يُصمَّم خارج السياق، ويُنفَّذ عبر قنوات لا تعكس الأولويات الفعلية للمجتمعات، ما يؤدي إلى مشاريع قصيرة الأمد، وضعيفة الأثر.

٣. تهميش المعرفة والخبرة المحلية
تُقيَّم المبادرات غالبًا وفق معايير تقنية لا تعترف بالمعرفة المتجذرة محليًا، ولا بالخبرات النسوية المتراكمة في إدارة الأزمات وبناء السلام.في المقابل، دعت النقاشات إلى التحول نحو **نماذج شراكة** تقوم على الحوار الاستراتيجي بين الدولة، المجتمع المدني، والجهات الداعمة، بحيث يُعاد تعريف دور كل طرف، وتُربط الموارد بأهداف تعافٍ طويلة الأمد، لا بمخرجات رقمية قصيرة.

الاقتصاد النسوي والاقتصاد السياسي للنزاع: أبرزت الجلسة أن أي حديث عن السلام أو التعافي دون معالجة البنية الاقتصادية للنزاع يظل قاصرًا. وفي هذا الإطار، طُرح الاقتصاد النسوي ليس كمفهوم نظري، بل كأداة تحليلية وعملية تعيد الاعتبار إلى:

- العمل الرعائي غير مدفوع الأجر، الذي يشكّل عماد الاستقرار الاجتماعي ويُستثنى من الحسابات الاقتصادية.
- دور النساء في الاقتصاد غير النظامي، والزراعة، وسلاسل القيمة المحلية.
- العلاقة بين التهميش الاقتصادي، والعنف، واستدامة النزاع.

كما جرى الربط بين العدالة الاقتصادية والعدالة المناخية، باعتبار أن استنزاف الموارد البيئية واستنزاف عمل النساء وجهان لمنظومة واحدة تُقدّم الربح على الحياة. ومن هنا، برزت الدعوة إلى نماذج اقتصادية بديلة، لا تقوم على الريعية أو السيطرة على الموارد، بل على إدارتها المستدامة وبمشاركة المجتمعات المحلية.

المعرفة، اللغة، والسلطة: ناقشت الجلسة بعمق مسألة إنتاج المعرفة بوصفها ساحة مركزية للصراع على السلطة. فقد أُشير إلى تصاعد الخطاب المعادي للنسوية في الإقليم، ومحاولات تجريم أو إفراغ مفاهيم مثل "النوع الاجتماعي" من مضمونها، عبر سياسات رسمية أو حملات مجتمعية منظمة.

في هذا السياق، برزت إشكاليات تتعلق بـ:

- غياب لغة عربية نسوية مشتركة قادرة على مخاطبة المجتمعات، لا النخب فقط.
- هيمنة لغات ومعايير معرفية خارجية تُحدّد ما يُعد "معرفة معتبرة".
- التضييق على المساحات الأكاديمية والإعلامية المستقلة.

ودعت النقاشات إلى بناء جسم معرفي نسوي إقليمي، عابر للتخصصات واللغات، يجمع بين البحث الأكاديمي، الخبرة الميدانية، والإعلام الرقمي، ويكون قادرًا على الإنتاج وإعادة الإنتاج، لا مجرد التوثيق.

الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص: تطرقت الجلسة إلى تعقيدات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في سياقات النزاع، حيث لا يكمن التحدي فقط في ضعف الثقة، بل في غياب أطر واضحة لتوزيع الأدوار. كما أُشير إلى أن القطاع الخاص أصبح فاعلًا محددًا للمسار الاقتصادي، ما يستدعي تفكيك علاقات القوى القائمة، وليس الاكتفاء بدعوات عامة للمسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، طُرحت الحاجة إلى:

- حوكمة واضحة للشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إدماج النساء في التخطيط الاقتصادي الوطني، لا حصر دورهن في برامج هامشية.
- ربط السياسات العامة بآليات تنفيذ ومساءلة فعلية.

دلالات سياساتية أولية

- لا يمكن تحقيق تعافٍ مستدام في سياقات النزاع دون الانتقال من منطق الإغاثة إلى منطق الشراكة المتكافئة.
- الاقتصاد النسوي يقدّم إطارًا عمليًا لإعادة تصميم السياسات الاقتصادية بما يعالج جذور النزاع.
- إنتاج المعرفة النسوية محليًا شرط أساسي لاستعادة الفاعلية السياسية للمجتمع المدني.
- الفصل بين تقديم الخدمات والمناصرة يعزّز استقلالية الخطاب ويقلّل من هشاشة التمويل.
- أي نموذج اقتصادي بديل يجب أن يدمج العدالة الاجتماعية والمناخية بوصفهما عناصر بنيوية، لا نتائج ثانوية.

يُبرز هذا الجزء من الجلسة الحوارية أن إعادة التفكير في التمويل لا يمكن فصلها عن الأسئلة السياسية والمعرفية الأوسع المرتبطة بالسلام والتعافي في الإقليم. فقد أظهرت النقاشات أن الشراكات العادلة، والاقتصاد النسوي، وبناء المعرفة المحلية، تشكّل معًا مدخلًا متكاملًا لتجاوز نماذج التدخل المجزأة، وفتح أفق لسياسات أكثر عدالة واستدامة. وآن **المساءلة الدولية وواجب العناية**—بوصفه التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا على المانحين والمنظومة الأممية لضمان عدم تعريض الفاعلات والفاعلين المحليين لمخاطر إضافية نتيجة التدخلات أو أنماط التمويل—تقتضي قراءة ميدانية دقيقة للسياق، وتحويل فجوة التصورات الدولية إلى مسار مساءلة واضح. وفي هذا الإطار، لا يُنظر إلى تأمين المساحات الميدانية، وتوفير التمويل المرن، بوصفهما خيارات تقنية أو تحسينات تشغيلية، بل كالتزام هيكلي لضمان ألا يتحول الصمود النسوي إلى استنزاف فردي للصحة والأمان، ولا تُختزل القدرة على الاستمرار في العمل العام في تكلفة شخصية غير مرئية.

ويمثل هذا النقاش نقطة انطلاق لبقية جلسات اليوم الثاني، التي ستنتقل من الإطار التحليلي إلى استكشاف أدوات تطبيقية، وأنشطة تشاركية، تسعى إلى ترجمة هذه الرؤى إلى مسارات عملية قابلة للبناء عليها.

٣. ٣ مختبر المستقبل النسوي

الجزء التطبيقي من الجلسة الحوارية

جاء مختبر المستقبل النسوي مساحة تفكير جماعي مقصودة لنقل النقاش من تشخيص أزمات التمويل والاقتصاد والسلام، إلى تخيّل بدائل ممكنة لاقتصاد أكثر عدالة، انطلاقًا من منظور نسوي تقاطعي، وبعيدًا عن النماذج الجاهزة أو السرديات المستوردة. لم يكن المختبر تمرينًا نظريًا أو عرضًا لأطر مكتملة، بل عملية تفكير مفتوحة اختبرت قدرة المشاركات والمشاركين على تخيّل مستقبل اقتصادي مختلف في سياق إقليمي يتسم بالهشاشة، وعدم اليقين، وتعدد مستويات الصراع.

انطلقت ورقة العمل من سؤال مركزي: **كيف يبدو اقتصاد نسوي عادل ومستدام في الإقليم، وما الذي حال دون الوصول إليه حتى الآن؟** وقد عكست الإجابات تباينًا واضحًا بين الطموح والرغبة من جهة، والقيود السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة أخرى، مع اتفاق واسع على أن العائق الأساسي لا يكمن في غياب الرؤية، بل في غياب الإرادة السياسية، وهيمنة إقتصاد الحرب، و تكريس علاقات قوة غير متكافئة تتحكم في الموارد والقرار.

في توصيف ملامح الاقتصاد المنشود، ركّزت المداخلات على ضرورة الاعتراف الكامل بأعمال النساء، المدفوعة وغير المدفوعة، بوصفها جزءًا أصيلًا من الاقتصاد لا هامشًا له. وبرزت مطالب واضحة بالمساواة في الأجور، وضمان أجر عادل لأعمال الرعاية، واعتماد سياسات إلزامية تضمن تقاسم أعباء الرعاية داخل الأسرة، بما في ذلك إجازات أبوة وأمومة، ونظم دعم للرعاية الصحية والتعليمية، باعتبارها مؤشرات رفاه وجودة حياة، لا خدمات ثانوية مرتبطة بالقدرة الشرائية فقط.

كما طُرح الاقتصاد النسوي بوصفه اقتصاد رعاية وعدالة توزيع، لا اقتصاد نمو مجرد. اقتصاد يعيد تعريف النجاح بعيدًا عن الناتج المحلي الإجمالي وحده، ليشمل جودة الحياة، والأمن الاجتماعي، والاستدامة البيئية، والقدرة على العيش الكريم. وفي هذا السياق، جرى التأكيد على ضرورة بناء نظام اقتصادي مختلط ومتوازن، يدمج بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، ويعيد توزيع الموارد بشكل عادل لدعم النساء، والمشاريع الصغيرة، والتنظيمات الإنتاجية المحلية، بدل تكريس الاحتكار وتركيز الثروة.

في المقابل، عكست النقاشات إدراكًا عميقًا لصعوبة التخيل في واقع يتسم بعدم الاستقرار. أشار عدد من المشاركات والمشاركين إلى أن السياق اليمني والإقليمي بات ديناميكيًا إلى حد يصعّب التخطيط حتى على مدى ستة أشهر، في ظل تحديات عسكرية وأمنية واقتصادية وبحرية وجوية، إضافة إلى تعقيدات ديموغرافية وجغرافية وإقليمية ودولية. كما برزت إشكاليات بنيوية، مثل تعطل توريد الموارد إلى البنك المركزي، وتعدد سلطات الأمر الواقع، وتضارب القوانين والتشريعات، ما يحد من إمكانية تنفيذ أي تصور اقتصادي متكامل.

ورغم ذلك، لم تتعامل النقاشات مع هذه القيود بوصفها مبررًا للجمود، بل معطيات يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم السياسات. **فقد تم التأكيد على أهمية البدء بخطوات تدريجية وقابلة للتطبيق، مثل إنشاء بنوك مجتمعية صغيرة، وحاضنات رعاية نسوية، ودعم المبادرات الإنتاجية المحلية، وربط التمكين الاقتصادي للنساء بالنقابات المهنية والاتحادات، وبمؤسسات الإدارة العامة، بما في ذلك الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومكتب رئاسة الجمهورية، والمؤسسات المالية الدولية، مع التشديد على المتابعة والمساءلة.**

كما اتسعت النقاشات لتشمل العلاقة بين الاقتصاد النسوي والمناخ، حيث جرى الربط بين استنزاف البيئة واستنزاف عمل النساء، والتنبيه إلى الآثار الصحية والاجتماعية للتلوث والتسرب النفطي في المناطق المحيطة بحقول النفط، لا سيما على النساء والفئات المهمشة. **وبرزت مطالب بتفعيل القوانين الخاصة بحماية التربة والمياه، وإلزام الشركات الاستخراجية بإجراءات بيئية صارمة، وربط التحول نحو الطاقة المتجددة بعدالة انتقالية لا تُحمّل المجتمعات الفقيرة كلفة إضافية، ولا تُفرض كنماذج مستوردة من دول الشمال دون مراعاة الواقع المحلي.**

على مستوى التمويل، عبّرت النقاشات عن قلق واضح من فقدان التمويل الأساسي، وتعطل برامج السلام والوساطة، وتراجع الثقة المجتمعية، وما يرافق ذلك من مخاطر أمنية أثناء تنفيذ الأنشطة، وضعف القدرة على إدارة المخاطر. إلا أن ذلك ترافق مع دعوة صريحة لإعادة توجيه التمويل ليكون قائمًا على العدالة لا النفوذ، وموجهًا نحو القطاعات التي تخدم الأسرة والمجتمع والنساء، مع مكافحة الاحتكار والفساد، وبناء شراكات أفقية وتكاملية بين المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع الخاص، بعيدًا عن علاقات التبعية.

كما لفتت المداخلات إلى أن تجنيد الشباب في النزاع المسلح يرتبط بشكل وثيق بغياب البدائل الاقتصادية، وانهيار سبل العيش، ما يعزز أهمية بناء اقتصاد محلي منتج، لا ريعي ولا استهلاكي، يعيد تنشيط الجمعيات التعاونية، ويشجع المبادرات الصغيرة، ويعتمد نظامًا ضريبيًا عادلًا يموّل الخدمات العامة بدل تعميق الفوارق.

وفي ختام المختبر، لم تُطرح مخرجاته بوصفها رؤية مكتملة أو خارطة طريق جاهزة، بل كإطار تفكير جماعي يعترف بتعقيد الواقع، ويعيد طرح السؤال الاقتصادي من زاوية العدالة، والرعاية، وتوزيع السلطة، ومشاركة النساء والشباب في تخطيط الاقتصاد المحلي والإقليمي. وقد أظهر المختبر أن التحدي الأساسي لا يكمن في غياب الأفكار، بل في ترجمتها إلى سياسات قابلة للتنفيذ، في سياق هش، يتطلب مرونة، وتراكمًا تدريجيًا، وتحالفات واسعة، تعيد وصل الاقتصاد بالإنسان، لا العكس.

٣. ٤ مختبر التوصيات الجماعية

جاء مختبر التوصيات الجماعية بوصفه نشاطًا تشاركيًا تراكميًا، صُمّم لإنتاج مخرجات سياساتية جماعية تعكس تنوّع الخبرات والسياقات التي يمثلها المشاركات والمشاركين. اعتمد ورقة العمل على آلية تداول مفتوح للتوصيات، حيث انتقل الفليب شارت بين مجموعات العمل، وأضافت كل مجموعة مقترحاتها استنادًا إلى ما سبقها، بما سمح بتراكم الرؤى، وتقاطُع الخبرات، واختبار الأفكار عبر أكثر من زاوية تحليلية.

تميّزت مخرجات هذا المختبر بأنها لم تُصغ من موقع تنظيري أو تقني منفصل، بل انطلقت من تجارب فاعلين وفاعلات يعملون داخل بيئات نزاع وهشاشة مؤسسية، ويواجهون قيودًا فعلية تتعلق بالأمن، والتمويل، والقدرة على التنفيذ. وهو ما منح التوصيات طابعًا واقعيًا، وحساسية واضحة لمخاطر التطبيق، دون التخلي عن الطموح السياسي والمعرفي

تناول المختبر أربعة محاور رئيسية:

٣. ٤. ١ العدالة المناخية والبيئية في سياقات النزاع :

تداخل الأزمات وتعقد السياق: أ ظهرت نقاشات المشاركات والمشاركين أن العدالة المناخية والبيئية لم تعد قضية قطاعية أو تقنية، بل هي إحدى أكثر نقاط التقاطع حساسية بين الصراع، والاقتصاد السياسي، وعدم المساواة الجندرية، لا سيما في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات مثل اليمن. إن التغيرات المناخية - من جفاف وتصحر وفيضانات مفاجئة - ليست أحداثاً طبيعية معزولة، بل هي جزء من مسار طويل من التدهور البيئي المرتبط بالحرب، وضعف الحوكمة، وغياب الرقابة على الأنشطة الصناعية والاستخراجية. وهذا التداخل يحول الأزمة البيئية من تحدٍ طبيعي إلى تهديد أمني وسياسي مباشر يمس جوهر الاستقرار.

الأثر غير المتكافئ واقتصاد الرعاية: تبين أن الأثر المناخي لا يتوزع بالتساوي، بل يعيد إنتاج أنماط قائمة من التهميش، ويضاعف أعباء النساء والفتيات، سواء من حيث العمل الرعائي غير المدفوع، أو التعرض لمخاطر صحية وأمنية متزايدة نتيجة تلوث الهواء والتربة والتسربات النفطية. إن هذا التدهور ينعكس بشكل غير متكافئ على النساء، ولا سيما الحوامل والأطفال، ويؤدي إلى تعميق "اقتصاد الرعاية غير المرئي" في ظل تراجع الخدمات العامة وتدمير البنى التحتية الأساسية.

المعرفة المحلية كمصدر للمرونة: أكدت النقاشات أن المعرفة المحلية، بما في ذلك الممارسات النسائية التقليدية في إدارة المياه والزراعة والتكيف مع الشح، تمثل مورداً أساسياً للمرونة المناخية. لذا، تقتضي الضرورة السياساتية التعامل مع هذه الخبرات كمعرفة مرجعية قابلة للبناء عليها، بدلاً من الاعتماد الحصري على النماذج المستوردة التي غالباً ما تغفل الخصوصية الميدانية واحتياجات الفئات الأكثر تضرراً.

العدالة في الوصول إلى التمويل المناخي: ناقشت المجموعات قضية العدالة في الوصول إلى التمويل، ولا سيما آليات "الخسائر والأضرار"، في ظل واقع تستبعد فيه الدول المتأثرة بالنزاعات والنساء داخلها من مسارات التمويل الرسمية. وعليه، يشدد المشاركون والمشاركات على ضرورة تسهيل وصول المنظمات النسوية المحلية إلى آليات التمويل المناخي الدولية، لضمان إدماج العدالة الجندرية في صلب الاستثمارات البيئية المستدامة وأجندة المرأة والسلام والأمن.

الهشاشة المناخية والأمن الجسدي: إن التغير المناخي في السياق اليمني ليس أزمة بيئية فحسب، بل هو "مضاعف للمخاطر"؛ حيث إن النزاع على الموارد المتناقصة (المياه والأراضي) يؤدي مباشرة إلى تزايد وتيرة العنف المحلي، مما يفرض إدراج "المؤشرات البيئية" كجزء لا يتجزأ من نظام الإنذار المبكر النسوي لضمان حماية النساء في المناطق الريفية والساحلية.

٣. ٤. ٢ الاقتصاد السياسي النسوي والمعرفي

انطلقت مناقشات الاقتصاد السياسي النسوي من إدراك متزايد لدى المشاركات والمشاركين بأن الأزمات المناخية، وتآكل الخدمات العامة، واتساع اقتصاد الحرب، ليست ظواهر منفصلة، بل نتاج نموذج اقتصادي يعيد تنظيم علاقات السلطة والعمل والموارد على حساب العدالة الاجتماعية والجندرية. وفي السياقات المتأثرة بالنزاع، يتجلى هذا النموذج في تهميش العمل الرعائي غير المدفوع، وإقصاء النساء من دوائر اتخاذ القرار الاقتصادي، وتحويل التعافي إلى مسار تقني لا يعالج جذور الاختلال.

أجمع المشاركات والمشاركون على أن أي تحول اقتصادي عادل ومستدام في السياق اليمني والإقليمي لا يمكن فصله عن إعادة بناء المعرفة الاقتصادية نفسها، وتفكيك النماذج السائدة التي ما تزال تُقصي النساء من موقع الفاعل الاقتصادي، وتحصرهن في موقع "الفئة المستهدفة" أو "المستفيدة".

انطلقت النقاشات من ضرورة **إعادة تعريف القيمة الاقتصادية،** بما يشمل الاعتراف الصريح بالعمل غير مدفوع الأجر، وخاصة أعمال الرعاية المنزلية والمجتمعية، باعتبارها ركيزة أساسية للاقتصاد وليست عبئًا جانبيًا عليه. وأكد المشاركون أن تجاهل هذا العمل في الحسابات الاقتصادية والسياسات العامة يُنتج فجوة هيكلية في العدالة، ويعيد إنتاج عدم المساواة الجندرية عبر أدوات اقتصادية "محايدة ظاهريًا".

وفي هذا السياق، برزت أهمية **تطوير خطاب معرفي واقتصادي نسوي** أكثر قدرة على النفاذ المجتمعي، من خلال مراجعة المصطلحات المرتبطة بالجندر والاقتصاد النسوي، بما يقلل من الرفض المجتمعي دون تفريغ المفاهيم من مضمونها الحقوقي. وقد طُرحت الحاجة إلى بناء تحالفات مع مراكز بحثية وأكاديمية محلية، لضمان توثيق الإنتاج المعرفي النسوي، وحمايته، وإتاحته كمرجعية للسياسات العامة.

كما شدّد النقاش على ضرورة **إعادة تموضع النساء في مركز السياسات الاقتصادية** بوصفهن قوة إنتاجية ومعرفية، لا مجرد مستفيدات من برامج دعم. ويتطلب ذلك إدماج المنظور النسوي في التشريعات الاقتصادية، والسياسات المالية، وخطط التعافي، مع متابعة تنفيذها عبر مؤسسات الإدارة العامة، بما يشمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومكاتب رئاسة الحكومة، والجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية.

وأكّد المشاركون أن هذا التحول المعرفي لا يمكن أن يظل حبيس النخب أو الدوائر المتخصصة، بل يستلزم **إدماج مفاهيم الاقتصاد النسوي والمعرفي في المناهج التعليمية،** من المراحل المبكرة وحتى التعليم الجامعي، إلى جانب منصات معرفية تشاركية تُمكّن النساء، في مختلف المحافظات، من إيصال أصواتهن وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

ورغم هذا الطموح، أقرّ النقاش بوجود معوقات بنيوية عميقة، من بينها غياب الإرادة السياسية، واستمرار اقتصاد الحرب، وتعدد مراكز القرار، وضعف الاعتراف المؤسسي بأعمال النساء. وهو ما يجعل تنفيذ هذه المسارات مرهونًا بمقاربات تدريجية، حساسة للمخاطر، وقادرة على الموازنة بين التغيير الهيكلي والواقع التنفيذي القائم.

ناقشت المشاركات والمشاركون أهمية الانتقال بالاقتصاد النسوي من نطاقات محلية أو وطنية محدودة إلى فضاء معرفي عابر للحدود **وإنتاج وتعميم المعرفة النسوية العابرة للحدود باستخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي،** استجابة لطبيعة الأزمات المتشابكة في الإقليم، ويتيح تبادل الخبرات والتجارب دون الوقوع في علاقات تبعية معرفية أو إعادة إنتاج سرديات خارجية مهيمنة. وأكدوا أن إنتاج المعرفة النسوية الاقتصادية يجب أن يُنظر إليه بوصفه عملية ديناميكية تتجاوز الكتابة الأكاديمية التقليدية، لتشمل التوثيق، والتحليل، والتداول العام، وربط المعرفة بالسياسات والممارسة.

في هذا السياق، برزت وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الذكاء الاصطناعي كمساحات جديدة وواعدة لإنتاج وتعميم المعرفة النسوية، ليس فقط كمنصات نشر، بل كأدوات تحليل ورصد قادرة على إظهار أنماط اقتصادية غالبًا ما تُغفلها النماذج التقليدية، مثل العمل غير المدفوع، والاقتصاد المنزلي، والاقتصاد غير النظامي، وأثر النزاع والتغير المناخي على سبل عيش النساء. وأشار المشاركون والمشاركات إلى أن الاستخدام الواعي لهذه الأدوات يمكن أن يسهم في تجاوز القيود الجغرافية والسياسية، وتعزيز الوصول إلى جمهور أوسع، وربط القضايا المحلية بنقاشات إقليمية ودولية.

كما شدد النقاش على الحاجة إلى التعامل النقدي مع هذه الأدوات الرقمية، من حيث حماية الخصوصية، وأمن البيانات، وتجنّب إعادة إنتاج أشكال جديدة من الإقصاء أو التهميش الرقمي، خصوصًا في السياقات المتأثرة بالنزاع وضعف البنية التحتية. وفي هذا الإطار، طُرحت فكرة إنشاء قاعدة بيانات أو خارطة معرفية تفاعلية للاقتصاد النسوي، تعمل على توثيق المبادرات، والمؤتمرات، والمنصات البحثية، والفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما يتيح للمشاركات والمشاركين والفاعلين والفاعلات تحديد مواقع التأثير، وبناء شراكات أفقية، وتبادل المعرفة والخبرات بصورة أكثر تنظيمًا واستدامة.

ورأى المشاركون والمشاركات أن امتلاك مثل هذه الأدوات المعرفية يعزّز قدرة الحركات النسوية والمنظمات المحلية على المشاركة في النقاشات العالمية من موقع إنتاج المعرفة لا استهلاكها، ويدعم استقلاليتها في صياغة خطابها الاقتصادي والسياساتي، ويقوّي حضورها في مسارات التأثير الإقليمي والدولي، بما يخدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية في السياقات المتأثرة بالنزاع.

٣. ٤. ٣ الاقتصاد الأزرق العادل والمستدام:

تناول المشاركون والمشاركات مفهوم الاقتصاد الأزرق بوصفه إطارًا استراتيجيًا لإعادة التفكير في العلاقة بين الموارد البحرية، والعدالة الاجتماعية، والسيادة الاقتصادية، لا كمجرد حزمة قطاعات إنتاجية منفصلة. وقد انطلقت النقاشات من إدراك عميق بأن السواحل والموارد البحرية في اليمن ليست فقط فضاءً اقتصاديًا، بل ساحة متقاطعة للصراع، والهشاشة المناخية، والفرص غير المستغلة، وأن أي مقاربة جادة للاقتصاد الأزرق لا يمكن أن تنجح دون تفكيك أنماط الاستنزاف، والتهريب، والإقصاء الجندري التي رافقت إدارة هذا القطاع خلال سنوات النزاع.

أكّد المشاركون أن الاقتصاد الأزرق في السياق اليمني لا يمكن فصله عن مسألة الحوكمة، سواء على مستوى إدارة الثروة البحرية، أو تنظيم الوصول إليها، أو توزيع عوائدها. وقد أُشير إلى أن غياب إطار مؤسسي محدّث، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، أسهما في تآكل القدرة الوطنية على حماية الموارد البحرية، وفي تحويلها إلى مجال مفتوح للاقتصاد غير المنظم، والتهريب، واقتصاد الحرب. من هنا، برزت الحاجة إلى تحديث الإطار المؤسسي الناظم للثروة البحرية، وتعزيز القوانين المنظمة للصيد، والنقل البحري، والاستزراع السمكي، بما يضمن الاستدامة البيئية، ويمنع الاستغلال الجائر، ويربط النشاط الاقتصادي بالمساءلة والشفافية.

ناقشت المجموعات الإمكانات الكبيرة غير المستغلة في سلاسل القيمة البحرية، لا سيما في مجالات الاستزراع السمكي المستدام، والصناعات المرتبطة بالمنتجات البحرية، بما في ذلك الاستفادة من الطحالب البحرية في الصناعات الدوائية والتجميلية والغذائية، وتدوير مخلفات الأسماك وتحويلها إلى مدخلات زراعية مثل الأسمدة، بدل التعامل معها كنفايات. وقد اعتُبرت هذه المسارات فرصًا حقيقية لبناء اقتصاد محلي منخفض الأثر البيئي، يخلق فرص عمل نوعية، ويحد من التهريب، ويعزز الترابط بين الاقتصاد البحري والاقتصاد الزراعي والغذائي.

في هذا السياق، شدد المشاركون على **أن تمكين النساء في الاقتصاد الأزرق لا ينبغي أن يُختزل في إدماجهن كعاملات أو مستفيدات، بل يجب أن يشمل وصولهن إلى مواقع اتخاذ القرار، وإلى سلاسل القيمة الأعلى، وإلى التخطيط والسياسات المرتبطة بإدارة الموارد البحرية.** وأُشير إلى أن الإقصاء التاريخي للنساء من هذا القطاع لا يعكس غياب الكفاءة، بل غياب السياسات الداعمة، والتأهيل التقني، والاعتراف بدور النساء في الأنشطة الساحلية، بما في ذلك الصيد التقليدي، والتجفيف، والمعالجة، والتجارة المحلية. وعليه، طُرحت الحاجة إلى برامج تأهيل وبناء مهارات تستهدف النساء والشباب للعمل في مجالات الاقتصاد الأزرق، مع مراعاة البعد الجندري في تصميم هذه البرامج، وربطها بفرص تمويل عادلة وآمنة.

كما برز في النقاش إدراك واضح للتداخل البنيوي بين الاقتصاد الأزرق والعدالة المناخية. فقد أشار المشاركون إلى أن السواحل اليمنية من أكثر المناطق عرضة للتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتآكل الساحلي، وأن أي استثمار بحري دون بنية تحتية قادرة على الاستجابة لهذه المخاطر سيبقى هشًا وغير مستدام. من هنا، اعتُبر الاستثمار في مراكز الاستجابة للكوارث الطبيعية، وأنظمة الإنذار المبكر، وإدارة المخاطر المناخية، شرطًا أساسيًا لحماية المجتمعات الساحلية، ولا سيما النساء، وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر.

وتطرقت النقاشات كذلك إلى مسألة المياه بوصفها رابطًا حيويًا بين الاقتصاد الأزرق والعدالة الاجتماعية. فقد أُكد أن إدراج مشاريع تحلية المياه وإدارة الموارد المائية ضمن تصور الاقتصاد الأزرق يجب أن يتم من منظور العدالة في الوصول، وتخفيف الأعباء غير المدفوعة التي تتحملها النساء في تأمين المياه، خاصة في المناطق الساحلية والريفية. كما أُشير إلى أهمية استخدام الطاقة المتجددة في تشغيل هذه المشاريع، بما يقلل الكلفة البيئية والاقتصادية، ويعزز الاستدامة.

على مستوى الإقليم، ناقش المشاركون أهمية التعاون بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر والبحر العربي، ليس فقط لأغراض أمنية، بل لوضع أطر مشتركة لحوكمة الثروة البحرية، وتبادل البيانات، وتعزيز البحث العلمي، وتنظيم الصيد، وحماية المحميات البحرية. وقد أُشير إلى

ضرورة إشراك الجماعات النسوية والفاعلات المحليات في هذه الأطر، منذ مرحلة التخطيط وحتى التنفيذ، لضمان أن تعكس السياسات الإقليمية احتياجات المجتمعات الساحلية، لا مصالح النخب فقط.

خلص هذا المحور إلى أن الاقتصاد الأزرق، إذا ما أُعيد تعريفه كمنظومة سيادية عادلة، يمكن أن يشكّل رافعة حقيقية للتعافي الاقتصادي، وبناء السلام، والعدالة الاجتماعية في اليمن. لكنه في المقابل، قد يتحول إلى مصدر جديد للتهميش والصراع إذا استمر التعامل معه كقطاع تقني منفصل، أو كمورد ريعي يُدار بمنطق القوة والنفوذ، دون مساءلة، أو مشاركة مجتمعية، أو عدالة جندرية.

٣. ٤. ٤ التعاون الإقليمي النسوي

جاءت مخرجات هذا المحور لتؤكد أن التعاون الإقليمي النسوي لم يعد خيارًا تكميليًا، بل ضرورة استراتيجية في سياقات النزاع وعدم الاستقرار، حيث تتقاطع التحديات السياسية والاقتصادية والمناخية والأمنية عبر الحدود، وتتجاوز قدرة الفاعلين المحليين على معالجتها بشكل منفرد. وقد شدد المشاركون والمشاركات على أن أي تعاون إقليمي فعّال يجب أن يُبنى على قراءة واقعية لاختلالات القوة القائمة، وعلى إدراك أن العمل النسوي في الإقليم يتطلب آليات حماية، ومعرفة، وتمويل، وصناعة سياسات تتجاوز الأطر الوطنية الضيقة.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى **مسح منهجي للشبكات والتحالفات النسوية الإقليمية القائمة**، بهدف فهم أدوارها الفعلية، ونطاق عملها، ومجالات تدخلها، والفجوات التي لا تزال غير مغطّاة، بدل الافتراض بوجود تنسيق فعلي لمجرد تعدد المبادرات. وأكدت النقاشات أن هذا المسح يشكّل خطوة تأسيسية لتحديد أولويات عمل مشتركة ترتكز على القضايا الملحّة، لا على التموضع المؤسسي أو التنافس على الموارد.

كما ركّزت المداخلات على أهمية بناء **شراكات استراتيجية إقليمية** تتجاوز منطق التنسيق الرمزي، نحو شراكات قائمة على تقاسم الأدوار والمخاطر والمسؤوليات، خصوصًا في ملفات المناصرة الإقليمية، والعدالة الاقتصادية، والعدالة المناخية، وأجندة المرأة والسلام والأمن. ويشمل ذلك تطوير خطط تنفيذية مشتركة تتيح العمل المتدرج والآمن في البيئات عالية الحساسية، وتراعي اختلاف السياقات القانونية والسياسية بين الدول.

وأبرز المشاركون والمشاركات أن التعاون الإقليمي النسوي يمكن أن يؤدّي دورًا **حاميًا** للفاعلات في السياقات المقموعة، من خلال تقليل العزلة السياسية والإعلامية، وتوزيع كلفة المناصرة، ونقل بعض مسارات الضغط إلى مستويات إقليمية أو دولية أقل خطورة. ويُعد هذا البعد الحمائي عنصرًا أساسيًا في تصميم التحالفات، لا نتيجة جانبية لها.

وفي بُعد موازٍ، شددت النقاشات على أن إدارة **المعرفة الإقليمية** تمثّل أحد مصادر القوة الأساسية للتعاون النسوي، حيث دعت المجموعات إلى تطوير منصات إقليمية تشاركية لتجميع الإنتاج المعرفي النسوي، وتوثيق التجارب، والدروس المستفادة، والسياسات الناجحة وغير الناجحة، مع الاستفادة من الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، وبناء خرائط تفاعلية تُظهر الفاعلين، والموارد، والفرص على المستويين الإقليمي والدولي. ويهدف هذا التوجه إلى الحد من تهميش المعرفة المحلية، ومواجهة السرديات المهيمنة التي غالبًا ما تُنتَج خارج الإقليم.

كما ناقش المشاركون والمشاركات أهمية **الاستدامة المؤسسية للتحالفات الإقليمية**، محذّرين من هشاشة الشبكات التي تقوم على أفراد أو لحظات سياسية عابرة. وأكدوا ضرورة تطوير هياكل مرنة ولكن واضحة، وآليات تعاقب قيادي، ونماذج تمويل مشتركة تقلّل من الاعتماد على مصدر واحد، وتعزّز الاستقلالية، وتمنع تحوّل التعاون الإقليمي إلى علاقة تبعية جديدة.

وفي ما يتعلق بالتمويل، تم التأكيد على أن التعاون الإقليمي النسوي يوفّر فرصة لإعادة التوازن في العلاقة مع الجهات الداعمة، عبر **التفاوض الجماعي على الموارد،** وتطوير برامج إقليمية مشتركة تعكس أولويات الفاعلين المحليين، وتحدّ من تفتيت التمويل، وتُسهم في رفع الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد. ويرتبط ذلك مباشرة بربط التعاون الإقليمي بالاقتصاد السياسي النسوي، وفهم التمويل بوصفه مسألة قوة وتوزيع، لا مجرد أداة تقنية.

وأخيرًا، شددت المخرجات على أن فعالية التعاون الإقليمي النسوي تتطلب **دمجًا واعيًا** للتنوع السياقي داخل الإقليم، واحترام الاختلافات القانونية والتشريعية والسياسية، مع السعي التدريجي إلى مواءمة المواقف، وبناء لغة مشتركة، وتطوير أجندة نسوية إقليمية قادرة على التأثير في مسارات السياسات العامة، دون إنكار تعقيد الواقع أو القفز فوقه.

٣. ٥ استخلاصات اليوم الثاني

أوضح اليوم الثاني أن التمويل، والاقتصاد، والعدالة المناخية، والتعاون الإقليمي تشكّل منظومة مترابطة تؤثر مباشرة على استدامة العمل النسوي ومسارات السلام. وتبيّن أن نماذج التمويل قصيرة الأجل، والاقتصاديات المنفصلة عن السياق الاجتماعي، تعيد إنتاج الهشاشة بدل معالجتها، بينما تمثل المعرفة المحلية والاقتصاد النسوي رافعتين أساسيتين لبناء المرونة المجتمعية. كما أكدت النقاشات أن التحول نحو نماذج أكثر عدالة يتطلب شراكات عادلة وإعادة تعريف التمويل بوصفه خيارًا سياساتيًا لا أداة تقنية.

٣. ٦ الدلالة الاستراتيجية لليوم الثاني

يبرز اليوم الثاني أن تحقيق السلام النسوي المستدام مرهون بإصلاح منظومة التمويل والاقتصاد بما يعالج علاقات القوة ويعزز الشراكات العادلة، حيث لم تعد قضايا التمويل تُطرح بوصفها مسائل تقنية، بل كخيارات سياساتية تحدد قدرة الفاعلات المحليّات على التخطيط، والاستمرار، وبناء أثر تراكمي. كما أكدت النقاشات أن نماذج التمويل الهشّة، وغياب الشراكات العادلة، وانفصال الاقتصاد عن الواقع الاجتماعي، لا تقوّض الاستدامة فحسب، بل تُنتج أشكالًا جديدة من الهشاشة والاستهداف، وتعيد تحميل النساء كلفة العمل في بيئات غير آمنة وغير داعمة. وفي المقابل، برز دمج العدالة المناخية والاقتصاد النسوي في مسارات التعافي كمدخل أساسي لبناء مجتمعات مرنة وقادرة على الصمود. وانطلاقًا من هذا التشخيص، انتقل المؤتمر في يومه الثالث من مساءلة البُنى الاقتصادية والتمويلية إلى تفكيك منظومات الحماية نفسها، واضعًا سؤال الحماية النسوية في قلب النقاش بوصفها شرطًا بنيويًا لاستمرار السلام النسوي وقدرته على الصمود.

مؤتمر السلام النسوي الخامس
Feminist PEACE CONVENING
اليوم الثاني
اقتصاد سياسي نسوي
شراكات أفقية وعامودية بين القيادات النسائية والقطاع العام
"التعليم يزدهر بوجود المرأة في صناعة القرار التربوي"
"عمل المرأة يسد الفجوات في القطاع العام. إلى متى؟"
"حصص حقيقية للمرأة في لجان النهوض الاقتصادي"
"تزاحم المؤسسات الدولية والأممية المؤسسات المحلية للوصول إلى التمويل"
"اقتصاد وردي"
"اقتصاد يجمع بين حسنات ونقاط قوى الرأسمالية والاشتراكية"
"لا يمكن تمكين اليمن بدون تمكين المرأة."
تقدمنا وتراجعت التربة والمياه والهواء
اقتصاد أزرق تقاطعي
اقتصاد أخضر تقاطعي
البحث في الحلول البيئية كسبل للعيش
شواطئ خالية من مخلفات الحرب
سياسات مائية واعية بوضع المرأة والفتيات في المجتمع
ربط العمل المناخي بالصحة النفسية
الحد من استيراد السموم الزراعية والصناعية والأخذ بالبدائل
تحويل سياسات المناخ الطارئة إلى خطط طويلة المدى تشركنا جميعا
تغير المناخ ولم نتغير نحن
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands
PEACE TRACK initiative

اليوم الثالث: من مساءلة الاقتصاد إلى بناء الحماية – نحو منظومات نسوية مستدامة للسلام والأمن

٤. ١ نظرة عامة على اليوم الثالث

انطلق اليوم الثالث من إدراكٍ مركزي مفاده أن أي نقاش حول التمويل، أو الشراكة، أو الاقتصاد النسوي يظل قاصراً ما لم يُقترن بسؤال الحماية كشرطٍ بنيوي. فالهشاشة التي تُنتجها نماذج التمويل قصيرة الأجل والشراكات غير المتكافئة لا تهدد استدامة العمل النسوي فحسب، بل تتحول إلى مخاطر مباشرة تمسّ سلامة الفاعلات وحريتهن وقدرتهن على الاستمرار في الفضاء العام. من هذا المنطلق، وضع المؤتمر منظومات الحماية النسوية في صلب النقاش، ليس كإجراءات تقنية معزولة أو ردود أفعالٍ لاحقة للاستهداف، بل كإطار سياسي وقانوني ومؤسسي متكامل يسعى لتفكيك الشروط البنيوية للمخاطر، وربط الحماية بمسارات المشاركة، والمساءلة، والعدالة الانتقالية.

إن الحماية، في هذا السياق، تُمثل شرطاً سياسياً سابقاً لأي مشاركة ذات معنى، وأحد الأعمدة الجوهرية لبناء سلام نسوي قادر على الصمود والاستمرار. وبناءً عليه، دعا المؤتمر إلى تحويل الحماية من "عبء فردي" تتحمله الناشطات إلى "التزام هيكلي" يقع ضمن مسؤولية الجهات الدولية والوطنية الشريكة. إن هذا المنظور الشامل للحماية يضمن ألا تظل المشاركة النسوية عرضة للاستنزاف أو الترهيب الرقمي والميداني، بل يجعل من أمن الفاعلات جزءاً لا يتجزأ من هندسة الأمن الجماعي واستقرار مسارات بناء السلام في اليمن والمنطقة ككل.

٤. ٢ الجلسات التحليلية حول الحماية النسوية في النزاع الممتد

مدخل الجلسة

جاءت هذه الجلسة بوصفها المدخل التحليلي لليوم الثالث من المؤتمر، وفي سياق إقليمي ودولي يتزامن مع مرور خمسة وعشرين عامًا على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد هدفت الجلسة إلى تقييم نقدي لتجربة تطبيق هذا الإطار في سياقات النزاع الممتد، مع تركيز خاص على الحالة اليمنية بوصفها نموذجًا لتداخل العنف الممنهج، وضعف الحماية، واستمرار الفعل النسوي رغم القيود.

استند النقاش إلى خبرات متراكمة لمتحدثات ومتحدثين عملوا في مجالات **حقوق الإنسان، الإعلام المستقل، العمل النسوي الثقافي، تمكين الشباب والنساء، السياسات العامة، والمسارات الدولية للسلام**، ما أتاح مقاربة متعددة المستويات تجمع بين التحليل القانوني، والقراءة السياسية، والخبرة الميدانية.

٤. ٢. ١ من الاستهداف إلى الصمود: نحو آليات حماية نسوية مستدامة

شكّلت الجلسة الحوارية الأولى لليوم الثالث مساحة تحليلية عميقة في المؤتمر، إذ انتقلت بالمناقشة من توصيف الانتهاكات وأنماط الإقصاء إلى مساءلة بنيوية لمفهوم الحماية نفسه في سياقات النزاع الممتد. لم تُطرح الحماية بوصفها إجراءً تقنيًا أو تدخّلًا طارئًا، بل كعملية سياسية مركّبة تتقاطع فيها السلطة، والموارد، والشرعية، والقدرة على الاستمرار.

وقد عكست المداخلات أن النساء في السياق اليمني لا يواجهن خطرًا واحدًا يمكن عزله، بل شبكة متداخلة من التهديدات تتغير شدتها وشكلها تبعًا للموقع الجغرافي، والانتماء الاجتماعي، وطبيعة الدور العام، ودرجة الظهور في الفضاء العام.

أبرز النقاش أن الفجوة بين الأطر الدولية للحماية والواقع الميداني ليست فجوة تنفيذ فحسب، بل فجوة تصور: إذ غالبًا ما تُصمَّم آليات الحماية خارج شروط العيش اليومية للنساء، وخارج إدراك كلفة القرار التي تتحملها الفاعلات النسويات حين يقرّرن الاستمرار، أو الانسحاب، أو إعادة التموضع. فالعمل النسوي في النزاع ليس مسارًا خطيًا، بل سلسلة مفاضلات معقّدة بين السلامة الشخصية، والمسؤولية المجتمعية، واستدامة المبادرة، وحدود المقبول اجتماعيًا وسياسيًا. وفي هذا السياق، يصبح غياب الحماية المؤسسية ليس فقط عامل خطر، بل أداة ضغط تُعيد تشكيل أدوار النساء ومساحات حركتهن.

وجاءت هذه الجلسة بوصفها المحور التحليلي المركزي لليوم الثالث من المؤتمر، حيث خُصصت لمناقشة مفهوم الحماية النسوية في سياقات النزاع الممتد، ليس باعتباره إطارًا تقنيًا أو إجراءً ظرفيًا، بل كمسألة سياسية وبنيوية ترتبط بشكل مباشر بإعادة تشكيل العلاقة بين النساء، والسلطة، والمجتمع، ومسارات السلام. وانطلقت الجلسة من تقييم نقدي لمسار أجندة المرأة والسلام والأمن بعد خمسة وعشرين عامًا على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، في ضوء الفجوة المتسعة بين الالتزامات الدولية والواقع الميداني المعقّد.

وبرز خلال النقاش تباين واضح في مقاربات الحماية نفسها؛ إذ انقسمت الرؤى بين من شدد على أولوية الحماية القانونية والمؤسسية بوصفها المدخل الأكثر استدامة، ومن رأى أن شبكات الحماية المجتمعية وغير الرسمية تشكل خط الدفاع الأول في ظل محدودية الوصول إلى العدالة، بينما حذّر آخرون من الاعتماد الحصري على أي

مسار واحد، مؤكدين أن الحماية الفعالة في السياق اليمني تتطلب مزيجًا مرنًا من الآليات الرسمية وغير الرسمية، الفردية والجماعية، القصيرة والطويلة الأمد.

كما عكست الجلسة نقاشًا صريحًا حول التوترات التي ترافق العمل النسوي في سياقات النزاع، لا سيما المفاضلة المستمرة بين الظهور العلني كأداة للتأثير السياسي، وبين تقليص الحضور العام كوسيلة لتقليل المخاطر. وأشارت المداخلات إلى أن الحماية في كثير من الأحيان لا تعني الانسحاب، بل إعادة تموضع ذكية، وإعادة تعريف للأدوار، وحدود المشاركة، وآليات التواصل، بما يسمح بالاستمرار دون تعريض الأفراد أو المجتمعات لمخاطر مضاعفة.

٤. ٢. ١ الحماية والعدالة الانتقالية: فجوة الالتزام والتنفيذ

وفي هذا السياق، ربطت الجلسة بين الحماية والعدالة الانتقالية بوصفهما مسارين متكاملين لا يمكن فصلهما. إذ أشار المشاركون إلى أن غياب المساءلة، واستمرار الإفلات من العقاب، يفرغان أي إجراءات حماية مؤقتة من مضمونها، ويعيدان إنتاج دوائر الاستهداف نفسها. فالحماية، من هذا المنظور، لا تكتمل دون مسار يعالج جذور العنف، ويعيد الاعتبار للحقوق، ويضمن عدم تكرار الانتهاكات، لا سيما بحق النساء المنخرطات في الفضاء العام.

٤. ٣ أثر التمويل قصير الأجل على منظومات الحماية

برز التمويل في النقاش بوصفه أحد أكثر العوامل الحاسمة في تحديد حدود الحماية والاستمرار للعمل النسوي، ليس من زاوية الموارد فقط، بل باعتباره إطارًا سياسيًا ينظّم العلاقة بين الفاعلات المحليات، والمانحين، والهياكل المؤسسية الأوسع. فقد ناقش المشاركون كيف أدى فقدان التمويل الأساسي والمستدام إلى تعطّل برامج السلام، والوساطة المحلية، والحوارات المجتمعية، ما حوّل كثيرًا من المبادرات النسوية من مسارات تراكمية طويلة الأجل إلى تدخلات متقطعة قصيرة النفس، لا تسمح ببناء أثر مستدام ولا بتطوير أدوات حماية متماسكة. مشيرةً إلى أن فقدان التمويل الأساسي والمستقر لا يؤدي فقط إلى تعطّل البرامج، بل إلى تفكيك منظومات الأمان التي تعتمد عليها النساء في الاستجابة.

وأُشير إلى أن أنماط التمويل القائمة على المشاريع قصيرة الأجل تُضعف، في كثير من الأحيان، استقلالية العمل النسوي، وتُخضعه لأولويات زمنية أو موضوعية لا تنسجم بالضرورة مع تعقيد السياق اليمني أو مع احتياجات الحماية الفعلية للنساء العاملات في المجال العام. هذا الواقع لا يهدد فقط استمرارية المبادرات، بل ينعكس مباشرة على سلامة الفاعلات النسويات، إذ يُبقيهن في حالة عمل دائم دون شبكات أمان مؤسسية، أو موارد كافية لبناء أنظمة حماية، أو استجابة قانونية ونفسية متكاملة.

٤. ٣. ١ التمويل كأداة حماية غير مباشرة

في هذا السياق، طُرح التمويل بوصفه أداة حماية غير مباشرة، حيث إن غياب التمويل المرن والمتعدد السنوات

يحول دون الاستثمار في بناء القدرات، وتطوير آليات الأمان، وضمان استقرار الكوادر النسوية. وجرى التأكيد على أن أي مقاربة جادة للحماية النسوية لا يمكن أن تنفصل عن إعادة التفكير في سياسات التمويل نفسها، بما يضمن الاستدامة، ويعزز الملكية المحلية، ويدعم الانتقال من منطق "الاستجابة المؤقتة" إلى منطق "الصمود المؤسسي طويل الأمد".

٤. ٣. ٢ الحماية الرقمية كامتداد للحماية الجسدية

في هذا الإطار، برز **تكامل السيادة الرقمية والميدانية** كأحد المسارات الأكثر إلحاحًا، لا بوصفها قضية تقنية منفصلة، بل كامتداد مباشر للحماية الجسدية والاجتماعية. إن حماية البيانات وسرية المعلومات في سياق النزاع هي "حماية جسدية" بالدرجة الأولى؛ فالفجوة في الأمان الرقمي تؤدي مباشرة إلى الانكفاء القسري وتقليص الحضور السياسي للفاعلات، مما يستدعي إدماج كفة الأمان الرقمي كبند أصيل ودائم في ميزانيات العمل النسوي. وأكد المشاركون أن غياب الاستثمار في الحماية الرقمية — من حيث التدريب، والبنية التحتية، والاستجابة القانونية — يحوّل الفضاء الرقمي من أداة تمكين إلى ساحة خطر مفتوحة، ويُعيد إنتاج أنماط عنف أقل وضوحًا لكنها أكثر استدامة وتأثيرًا.وقد نوقشت تصاعد أنماط الاستهداف الرقمي، بما في ذلك التشهير، وخطاب الكراهية، والمراقبة، والتهديد عبر المنصات الرقمية، باعتبارها أدوات ضغط ممنهجة تُستخدم لتقييد مشاركة النساء، وردعهن عن العمل العام، أو دفعهن إلى الانسحاب الذاتي من الفضاء المدني.

وأكد النقاش **أن التعامل مع الحماية الرقمية لا ينبغي أن يُختزل في حلول تقنية معزولة، بل يجب إدماجه ضمن مقاربة حماية شاملة تربط بين الأمان الرقمي، والصحة النفسية، والدعم القانوني، وآليات المساءلة.** كما أُشير إلى غياب الأطر المؤسسية الواضحة التي تعترف بالانتهاكات الرقمية كأشكال حقيقية من العنف، وما يترتب على ذلك من فراغات في الاستجابة، والتوثيق، والإحالة.

في هذا الإطار، طُرحت الحاجة إلى تطوير أنظمة إنذار مبكر رقمية، وتعزيز قدرات الرصد والتحليل، وبناء وعي مؤسسي ومجتمعي بمخاطر الفضاء الرقمي، مع التأكيد على أن الحماية الرقمية ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق النساء وحدهن، بل مسؤولية جماعية تتطلب أطرًا تنظيمية، وشراكات مع وسائل الإعلام، ومنصات التكنولوجيا، والمؤسسات القانونية. وقد عُرضت الحماية الرقمية كأحد مؤشرات تطور أجندة الحماية النسوية، وكمجال يعكس فرادة النقاشات التي تناولها المؤتمر في سياق يمني شديد التعقيد.

وأبرزت الجلسة خصوصية السياق اليمني، حيث تتقاطع تحديات الحماية مع واقع إداري وقانوني متغير، وتعدد في السلطات المنظمة للحياة العامة، واختلاف في معايير الضبط والمساءلة بين منطقة وأخرى. وقد أشار النقاش إلى أن هذا الواقع يفرض على النساء تطوير استراتيجيات حماية مرنة، تستند إلى قراءة دقيقة للسياق المحلي، وبناء تحالفات متعددة المستويات، دون افتراض وجود إطار وطني موحد يمكن الاتكاء عليه بشكل كامل.

وفي تقييمها لمسار أجندة المرأة والسلام والأمن بعد خمسة وعشرين عامًا، خلصت الجلسة إلى أن كثيرًا من الأدوات القائمة لم تعد كافية للإجابة على تعقيدات الحماية في النزاعات الممتدة. فبينما ركزت الأجندة في مراحلها الأولى على إدماج النساء في العمليات الرسمية، بات واضحًا اليوم أن الحماية تتطلب إعادة تعريف أعمق، يأخذ في الاعتبار التحولات في طبيعة العنف، وأشكال الاستهداف غير المرئية، والقيود البنيوية التي تواجه العمل النسوي خارج الأطر الرسمية.

واختُتمت الجلسة بالتأكيد على أن الحماية النسوية ليست هدفًا قائمًا بذاته، بل شرطًا سياسيًا لاستدامة المشاركة، وبناء السلام، وتعزيز الصمود المجتمعي. وقد شكلت هذه النقاشات مدخلًا مفاهيميًا وتحليليًا لبقية أعمال اليوم، ممهّدةً للانتقال من تشخيص المخاطر إلى التفكير في آليات حماية أكثر شمولًا، وعدالة، وارتباطًا بالواقع.

أضاءت الجلسة على جملة من الحقائق التي نادرًا ما تنعكس في التقارير الرسمية، أبرزها أن كثيرًا من آليات الحماية القائمة تفترض وجود دولة فاعلة، ونظام عدالة متماسك، وبيئة مؤسسية مستقرة — وهي افتراضات لا تنطبق على واقع النزاع الممتد. كما أظهرت النقاشات أن تحميل النساء مسؤولية "المرونة" و"الصمود" دون توفير أدوات حماية حقيقية، يُعيد إنتاج العنف بصيغة ناعمة، ويحوّل الصمود إلى عبء فردي بدل كونه مسؤولية جماعية.

كذلك، طُرح بوضوح أن بعض التدخلات الدولية، رغم حسن النية، تُسهم في تعقيد المشهد عبر فرض أطر جاهزة لا تراعي الفوارق المحلية ولا ديناميات السلطة، ما يضع الفاعلات النسويات أمام خيارات ضيقة بين الامتثال أو الإقصاء. وفي هذا السياق، شدد المشاركون على أن الحماية الفعّالة لا يمكن اختزالها في سياسات أو شعارات، بل تتطلب إعادة بناء العلاقة بين المعرفة المحلية، والقرار السياسي، والموارد، على نحو يضع النساء ليس فقط كمستفيدات من الحماية، بل كفاعلات في تصميمها وتحديد أولوياتها.

من هذا التشخيص النقدي، انتقل النقاش بشكل طبيعي من سؤال **"لماذا تفشل آليات الحماية القائمة؟"** إلى سؤال أكثر إلحاحًا: **"كيف يمكن بناء أدوات عملية قادرة على الاستجابة المبكرة قبل تفاقم الانتهاكات؟"**. فقد أظهرت الجلسة الأولى أن غياب الحماية لا يعود فقط إلى نقص القوانين أو الإرادة، بل إلى غياب أنظمة قادرة على الرصد، والتحليل، والتدخل في الوقت المناسب، وربط المعلومات بالاستجابة.

وعليه، شكّلت الجلسة الثانية امتدادًا تطبيقيًا للنقاش، لا بوصفها نشاطاً نظريًا، بل كمساحة محاكاة سياسية عملية سعت إلى تحويل المداخلات والتحليلات إلى تصور عملي لنظام إنذار مبكر، يستند إلى الواقع اليمني، ويأخذ في الاعتبار تعقيدات السياق، وتعدد الفاعلين، وحدود المؤسسات، وحساسية العمل النسوي في بيئات عالية المخاطر.

٤. ٤ محاكاة سياساتية لتصميم نظام إنذار مبكر نسوي

جاءت الجلسة الثانية كمساحة عمل جماعية هدفت إلى التفكير في **الحماية بوصفها عملية استباقية**، لا مجرد استجابة لاحقة للانتهاكات. وانطلقت المناقشات من إدراك مشترك بأن اليمن يفتقر حتى اللحظة إلى نظام إنذار مبكر فعّال، قادر على رصد مؤشرات الخطر، وتحليل أنماط الاستهداف، وربط المعلومات بآليات تدخل واضحة وسريعة، خصوصًا فيما يتعلق بالنساء والفئات الأكثر عرضة للعنف.

بهذا المعنى، لم تُطرح الجلسة الثانية كحل تقني، بل كمحاولة لبناء **نموذج حماية سياقي**، يعترف بتعقيدات الواقع اليمني، ويوازن بين الطموح والقدرة، ويضع النساء في قلب عملية الرصد، والتحليل، وصنع القرار، بدل حصرهن في موقع المتلقي للحماية.

ناقش المتحدثون والمتحدثات مفهوم الحماية بوصفه **منظومة تشغيلية متعددة المستويات** لا تقتصر على ردّ الفعل، بل تبدأ بالوقاية ورصد المخاطر قبل تحولها إلى انتهاكات، خصوصًا في سياق يتسم **بتعدد مراكز القرار وضعف القدرات المؤسسية وارتفاع كلفة العمل العام.** وتم التأكيد على أن الفجوة الأكبر ليست في "تشخيص الانتهاك"، بل في تحويل المعرفة الميدانية إلى **سلسلة إجراءات:** رصد منتظم، تحليل قابل للاستخدام، ثم استجابة متدرجة ومسؤولة، مع ضمان السرية وتقليل الضرر. ويتسق هذا الطرح مع مقاربات الوقاية والإنذار المبكر في العمل الحقوقي وبناء السلام، حيث يُنظر لانتهاكات الحقوق كمؤشرات خطر تتطلب فعلًا مبكرًا لا بيانات متأخرة.

جاءت هذه المداولات بوصفها المحور التحليلي المركزي، حيث خُصصت لمناقشة مفهوم الحماية النسوية ليس كإطار تقني، بل كمسألة سياسية وبنيوية ترتبط بإعادة تشكيل العلاقة بين النساء والسلطة ومسارات السلام. وانطلق النقاش من تقييم نقدي لمسار أجندة المرأة والسلام والأمن بعد ٢٥ عاماً على القرار ١٣٢٥، في ضوء الفجوة المتسعة بين الالتزامات الدولية والواقع الميداني المعقّد.

أبرز النقاش أن الفجوة ليست في التنفيذ فحسب، بل في **"فجوة التصور"**؛ إذ غالبًا ما تُصمَّم آليات الحماية خارج شروط العيش اليومية للنساء، وخارج إدراك كلفة القرار التي تتحملها الفاعلات. فالعمل النسوي في النزاع هو سلسلة مفاضلات معقّدة بين السلامة الشخصية والاستدامة. وفي هذا السياق، أشار المشاركون إلى أن الحماية لا تعني دائماً الانسحاب، بل **"إعادة تموضع ذكية"**، وإعادة تعريف للأدوار بما يسمح بالاستمرار دون تعريض الأفراد لمخاطر مضاعفة.

٤. ٤ ١. الرصد المتعدد المصادر والتحقق

انطلقت المداولات من إعادة تعريف الرصد بوصفه فعلًا وقائيًا سياسيًا، لا مجرد عملية توثيق لاحقة للانتهاكات.

فقد شدد المشاركون والمشاركات على أن مؤشرات الخطر في سياقات النزاع تظهر مبكرًا في أنماط الخطاب العام، والتفاعلات الرقمية، والتحولات المجتمعية اليومية، قبل أن تتجسد في عنف مباشر. وبناءً عليه، طُرح نموذج إنذار مبكر يعتمد على دمج مصادر متعددة، تشمل المحتوى الرقمي ووسائل الإعلام المحلية، والخطاب الديني العام، إلى جانب بيانات ميدانية من مرافق صحية وشبكات رصد مجتمعية.

وفي هذا السياق، نوقش توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لرصد تصاعد خطاب الكراهية وأنماط التحريض، ليس بوصفها بديلًا عن التحليل البشري، بل كأداة مساندة تُسرّع الكشف المبكر، على أن تُدار ضمن منظومة تحقق بشرية تراعي السياق المحلي، وتمنع التضليل أو التوظيف السياسي للبيانات.

٤. ٤ ٢. حوكمة البيانات والحماية الذكية

أبرز النقاش أن جوهر الحماية لا يكمن في جمع المعلومات بقدر ما يكمن في كيفية إدارتها. فقد شدد المشاركون على ضرورة بناء أنظمة بيانات آمنة تحمي هوية المُبلِّغات، وتمنع تسريب المعلومات، وتُخضع عمليات الرصد لمبادئ "عدم الإضرار" وتقليل المخاطر.

وبرز مفهوم **الحماية الذكية** كمقاربة تجمع بين البنية التقنية والإطار المؤسسي، بحيث لا يتحول التوثيق إلى أداة تهديد إضافية للنساء، بل إلى وسيلة تمكّن من التدخل المبكر الآمن. كما جرى التأكيد على الربط العضوي بين الأمان الرقمي والحماية الجسدية والاجتماعية، بوصفهما وجهين لمنظومة حماية واحدة.

٤. ٤ ٣. مسارات الاستجابة والإحالة

ناقشت المجموعات أهمية الانتقال من الرصد إلى الفعل، عبر تصميم مسارات استجابة واضحة ومتدرجة تعكس مستويات الخطر المختلفة. وشملت هذه المسارات خطوط تواصل آمنة وسهلة الوصول، ونقاط دعم مجتمعية موثوقة، ونظام إحالة يربط الحالات بخدمات قانونية وصحية ونفسية وإيوائية قابلة للتنفيذ فعليًا.

وأكد المشاركون أن فعالية أي نظام إنذار مبكر لا تقاس بعدد البيانات المُجمّعة، بل بسرعة الاستجابة، وجودتها، وقدرتها على حماية السرية، بما يمنع إعادة تعريض النساء لمخاطر مضاعفة.

٤. ٤ ٤. الشراكات متعددة المستويات

برز خلال النقاش أن بناء منظومة حماية مستدامة يتطلب تفكيك منطق العمل الفردي واستبداله بتحالف وظيفي يربط بين الفاعلين المحليين، والمؤسسات الوطنية، والشركاء الدوليين، ضمن أدوار واضحة ومسؤوليات مشتركة.

وشمل ذلك إشراك السلطات المحلية، والقطاع القضائي، والجهات الدينية، ووسائل الإعلام الداعمة، والجهات التقنية، بما يحوّل الحماية من مبادرات متفرقة إلى وظيفة عامة مؤسسية قادرة على الاستمرار، مع التأكيد على أن هذه الشراكات يجب أن تكون تكاملية، لا قائمة على التبعية أو فرض الأجندات.

٤. ٥.٤ الإصلاحات القانونية والإجرائية

أكد المشاركون أن أي منظومة حماية ستظل محدودة الأثر ما لم تُدعّم بإصلاحات قانونية وإجرائية ملموسة. وشملت النقاشات الحاجة إلى تسريع مسارات التقاضي، وتعزيز قدرة الوحدات المختصة بالجرائم الإلكترونية على التعامل مع الابتزاز والعنف الرقمي، وتأهيل العاملين في أجهزة إنفاذ القانون على استجابات حساسة للسياق الجندري والنزاعي.

كما طُرحت ضرورة تحديث البنية التحتية العدلية بما يسمح بتوثيق أكثر فاعلية، ويُعزّز فرص المساءلة، ويحدّ من الإفلات من العقاب الذي يغذي دوائر الاستهداف المستمرة.

٤. ٥ استخلاصات اليوم الثالث

أبرز اليوم الثالث أن الحماية النسوية في سياقات النزاع الممتد تمثل منظومة سياسية ومؤسسية متكاملة لا يمكن اختزالها في إجراءات تقنية أو استجابات طارئة، وترتبط بشكل مباشر باستدامة المشاركة النسوية وبناء السلام. وكشفت النقاشات عن فجوة بنيوية بين الأطر الدولية للحماية والواقع الميداني المعقّد، حيث تُصمَّم العديد من الآليات خارج شروط العيش اليومية للنساء ودون إدراك كلفة القرار التي تتحملها الفاعلات في بيئات عالية المخاطر.

كما تبيّن أن نماذج التمويل قصيرة الأجل والتدخلات المجزأة لا تُضعف المبادرات فحسب، بل تفكك منظومات الأمان نفسها، وتعيد تحميل النساء عبء الصمود الفردي بدل توفير حماية مؤسسية مستدامة. وفي المقابل، برزت مقاربة الإنذار المبكر النسوي بوصفها نموذجًا استباقيًا يربط بين الوقاية، والرصد المجتمعي، وحوكمة البيانات، والاستجابة المتدرجة لمعالجة المخاطر قبل تفاقمها.

وأكد المشاركون والمشاركات أن الحماية الفعالة تتطلب مزيجًا مرنًا من الآليات القانونية والمجتمعية والرقمية، ضمن شراكات متعددة المستويات تعالج جذور الاستهداف، وتربط الحماية بالمساءلة والعدالة الانتقالية.

٤. ٦ الدلالة الاستراتيجية لليوم الثالث

يبيّن اليوم الثالث أن بناء منظومات حماية نسوية مستدامة يشكّل شرطًا بنيويًا لنجاح مسارات السلام النسوي وقدرته على الصمود، وأن غياب واجب العناية المؤسسي يحوّل المشاركة النسوية إلى فعل عالي الكلفة والاستنزاف. كما يؤكد أن الاستثمار في الحماية — بما يشمل الإنذار المبكر، والأمان الرقمي، والإصلاحات القانونية، والشراكات المؤسسية — ليس عنصرًا داعمًا ثانويًا، بل ركيزة مركزية لضمان الاستدامة والأثر طويل الأمد. ويبرز اليوم الثالث الحاجة إلى إعادة تعريف الحماية بوصفها مسؤولية جماعية وسياساتيّة، لا عبئًا فرديًا تتحمله النساء في بيئات النزاع.

٤. ٧ خاتمة اليوم الثالث

شكّل اليوم الثالث تتويجًا لمسار المؤتمر، حيث انتقلت النقاشات من مساءلة البُنى الاقتصادية والتمويلية إلى بناء تصور عملي لمنظومات حماية نسوية مستدامة. ولم يُطرح نظام الإنذار المبكر النسوي بوصفه حلًا تقنيًا جاهزًا، بل كعملية تصميم سياسية ومجتمعية تراعي تعقيدات السياق اليمني، وتوازن بين الطموح والقدرة التنفيذية، وتستند إلى الخبرة الميدانية والمعرفة النسوية المحلية.

وقد أسهمت المداولات في بلورة إطار تصميم أولي يربط بين الرصد الوقائي، وحوكمة البيانات، والاستجابة المؤسسية المتدرجة، والشراكات متعددة المستويات، بما يوفّر أساسًا عمليًا يمكن تطويره عبر مراحل تشاركية واختبارات تطبيق محدودة النطاق وشراكات تقنية وقانونية داعمة. ويعكس هذا الإطار انتقال المؤتمر من التحليل النقدي إلى بناء أدوات حماية متجذّرة في الواقع، وقابلة للتطوير، ومستندة إلى العدالة والمساءلة، بما يعزز استدامة العمل النسوي ومسارات السلام على المدى الطويل.

لأغراض التفعيل، تُدرج التوصيات المجمّعة وخارطة التنفيذ في ملحق (١)، باعتبارها ترجمة تشغيلية للفرضية السياسية التي يطرحها التقرير."

مؤتمر السلام النسوي الخامس
Feminist PEACE CONVENING
اليوم الثالث
التوعية بالحقوق الرقمية
الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي
الحضور في الاعلام الرسمي
محتوى مدعوم بالبيانات
فرص أمامنا..
استغلال الوسائط المتعددة مثل البودكاست
نتذكر الأخوات، الحاضرات والمغيبات
التشهير الأذى الشخصي أسلحة ضد المرأة العاملة في السلام
تدريب الذكاء الصناعي على تحليل مؤشرات الانتهاكات
تشبيك مع النساء في الأوقاف
تطوير الاستراتيجيات المستدامة
بناء القدرات للمتابعة والملاحقة
متابعة الاحتلال الحيني
تشبيك مستمر مع القطاع العام
شراكات مع السيور والتأمين
عدم التعلم من تجارب ذوي الإعاقة في جهود السلام من معرقلات إنجاحها
بناء أنظمة الإنذار المبكرة
ليكن نضالنا قطاعيا: المرأة السراء ضحية عنف متزايد، بينما التغطية الإعلامية محدودة والإهتمام الحقوقي غير كاف.
المقاضاة عملية مطولة
المجرم يتم التستر عليه مجتمعيا
X تتوفر المصادر للمتابعة
أدوات الحماية لدى المؤسسات محدودة
يوجد خوف من حملات التحريض
النصوص القانونيه X تراعي ظروف الحرب
المقابلات المستمرة تعيد الصدمة
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands
PEACE TRACK initiative

الاستنتاجات العامة والدروس المستفادة

يبيّن المؤتمر الخامس رفيع المستوى حول السلام النسوي أن تحقيق سلام شامل ومستدام في سياقات النزاع الممتد، كالسياق اليمني، يتطلب تحوّلًا بنيويًا في مقاربات بناء السلام يتجاوز التدخلات الجزئية والاستجابات التقنية إلى معالجة علاقات القوة التي تنظّم التمويل، والاقتصاد، والحماية، والشراكات.

أظهرت نقاشات اليوم الأول أن تضييق المساحة المدنية والهشاشة المؤسسية ليسا عوائق ظرفية أمام العمل النسوي، بل نتاج منظومات سياسية واقتصادية تعيد إنتاج الإقصاء والاستنزاف، وتحدّ من قدرة الفاعلات على التأثير طويل الأمد. وفي اليوم الثاني، جرى تفكيك نماذج التمويل السائدة والاقتصاديات التقنية، مبرزًا أن غياب الشراكات العادلة والاعتماد على التمويل قصير الأجل يقوّضان الاستدامة ويعمّقان الهشاشة بدل معالجتها، في حين يشكّل الاقتصاد النسوي والمعرفة المحلية رافعتين أساسيتين لبناء المرونة المجتمعية.

أما اليوم الثالث، فقد وضع الحماية النسوية في قلب مسارات السلام، مؤكدًا أن غياب منظومات حماية مؤسسية يحوّل المشاركة النسوية إلى فعل عالي الكلفة والاستنزاف. وقد مثّل تصميم إطار أولي لنظام إنذار مبكر نسوي انتقالًا نوعيًا من التحليل النقدي إلى بناء أدوات عملية تستند إلى الوقاية، والرصد المجتمعي، والاستجابة المتدرجة، بما يعكس ابتكارًا سياساتيًا متجذّرًا في الواقع اليمني.

وتكشف مجمل مخرجات المؤتمر أن السلام النسوي لا يمكن تحقيقه عبر إدماج النساء في مسارات قائمة غير عادلة، بل يتطلب إعادة هيكلة هذه المسارات نفسها من حيث نماذج التمويل، وتصميم الشراكات، ومنظومات الحماية، وإنتاج المعرفة. كما تؤكد أن الاستدامة لا تُبنى على المشاريع قصيرة الأجل، بل على التزام مؤسسي طويل الأمد يضع العدالة الجندرية في صلب السياسات الاقتصادية والأمنية والتنموية.

ومن أبرز الدروس المستفادة أن الربط بين العدالة المناخية، والاقتصاد النسوي، والحماية المؤسسية، والتعاون الإقليمي يشكّل مدخلًا متكاملًا لبناء مجتمعات مرنة قادرة على الصمود أمام الأزمات المتشابكة. كما يبرز الدور المحوري للمعرفة المحلية والابتكار النسوي في تصميم حلول سياقية أكثر فاعلية واستدامة من النماذج الجاهزة المستوردة.

ويخلص المؤتمر إلى أن الاستثمار في السلام النسوي — عبر التمويل العادل، والحماية المستدامة، والشراكات المتكافئة، وبناء المعرفة — ليس خيارًا تكميليًا، بل شرطًا جوهريًا لتحقيق الاستقرار طويل الأمد والتنمية الشاملة في اليمن والمنطقة.

خاتمة التقرير: نحو سلام نسوي قابل للاستمرار

يؤكد هذا التقرير أن السلام النسوي في سياقات النزاع الممتد لا يمكن اختزاله في التزامات خطابية أو تدخلات جزئية، بل يتطلب إعادة بناء بنيوية لشروط المشاركة، والتمويل، والحماية، والعدالة المناخية ضمن منظومة مترابطة تعالج جذور الهشاشة بدل الاكتفاء بإدارتها.

وتُظهر مخرجات المؤتمر أن استدامة الفعل النسوي مرهونة بتأمين الفضاءات الميدانية والرقمية بوصفها واجب عناية مؤسسي، وبالانتقال من منطق المساعدات قصيرة الأجل إلى شراكات عادلة تعترف بالسيادة المعرفية للقيادات النسوية، وتدمج العدالة المناخية في صلب مسارات السلام والتعافي.

كما يبرز تصميم نظام الإنذار المبكر النسوي كنقلة عملية من التحليل إلى بناء أدوات حماية سياقية، تربط الوقاية بالرصد والاستجابة المؤسسية، وتحوّل النساء من متلقيات للحماية إلى فاعلات في تصميمها.

وفي جوهره، يقدّم هذا التقرير دعوة لإعادة ضبط البوصلة الدولية نحو اعتراف حقيقي بالنساء كقوة سياسية منتجة للسلام، عبر مسار يربط المشاركة بالأمان، والعدالة بالاستدامة، والخبرة المحلية بالقرار السياساتي. ويخلص التقرير إلى فرضية سياسية واضحة:
لا سلام دون مشاركة نسوية آمنة، ولا مشاركة دون حماية، ولا حماية دون عدالة اقتصادية ومعرفية، ولا عدالة مستدامة دون مساءلة حقيقية.

آلية متابعة مقترحة

يتجاوز التقرير تقديم التوصيات النظرية نحو اقتراح آلية متابعة مؤسسية تستند إلى مصفوفة تنفيذ شاملة، تهدف إلى مأسسة المساءلة المشتركة بين الفاعلين المحليين والشركاء الدوليين؛ بما يضمن تحويل الالتزامات السياسية والتمويلية إلى أثر ملموس وقابل للقياس، وينتقل بالأدوار من منطق الاستجابة الظرفية إلى منطق الاستدامة التراكمية." كما يقترح التقرير أن تُنتج هذه الآلية تحديثاً دورياً موجزاً حول التقدم، بما يحافظ على الطابع التعاوني ويعزز من شفافية الأداء المتبادل بين كافة الأطراف المعنية بمسار السلام النسوي في اليمن.

لتثبيت الأثر بعد النشر، يقترح التقرير اعتماد مصفوفة تنفيذ للتوصيات (جهة قائدة/شركاء/إطار زمني/مؤشرات/مخاطر وتخفيف)، وإنشاء آلية متابعة خفيفة تُنتج تحديثًا دوريًا موجزًا حول التقدم، بما يحافظ على الطابع التعاوني ويعزز قابلية القياس.

يهدف هذا التقرير إلى أن يكون مرجعًا عمليًا يدعم التوافقات ويقدّم مسارًا تنفيذيا واقعيًا، يساعد الشركاء الوطنيين والدوليين على تحويل النقاش إلى خطوات قابلة للتطبيق، بما يخدم سلامًا أكثر شمولًا واستدامة في اليمن.

ولضمان انتقال هذه الرؤية من الإطار المفاهيمي إلى الحيز التطبيقي، يرفق بهذا التقرير (انظر ملحق التوصيات، ص ٣٦) الذي يقدم صياغة مؤسسية دقيقة لكافة المسارات الإجرائية المطلوبة، ليكون بمثابة مرجع تنفيذي للشركاء والمانحين في تصميم تدخلاتهم القادمة.

أولاً: آلية التنفيذ والمتابعة (تحويل المخرجات إلى مسار عمل)

تهدف هذه الآلية إلى تحويل مخرجات التقرير من إطار تحليلي إلى مسار عملي قابل للمتابعة، عبر ضبط الأولويات وتحديد الأدوار. وتنطلق الآلية من افتراض منهجي مفاده أن جودة الاستجابة لا تُقاس بالسرعة وحدها، بل بوضوح المسار، وحماية السرية، وتقليل الضرر، بما يضمن ألا تتحول أدوات الحماية إلى مصدر خطر إضافي.

١. الحوكمة: تشكيل لجنة متابعة "خفيفة" (٧–٩ أعضاء) تضم ممثلين عن الجهة المنظمة، وشبكات نسوية بتنوع جغرافي، وخبرات قانونية وتقنية. يشارك الشركاء الدوليون بصفة مراقب لضمان السيادة النسوية على المحتوى والقرار.

٢. الإيقاع الزمني: اعتماد اجتماعات متابعة شهرية للملفات عالية الحساسية (كالحماية والإحالة)، مع إصدار تقرير تقدم نصف سنوي موجز يحدد الإنجازات والعقبات بخطة تصحيحية واضحة.

٣. المساءلة المشتركة: مأسسة علاقة ندية مع الشركاء الدوليين تضمن تحويل الالتزامات التمويلية والسياسية إلى أثر ملموس وقابل للقياس، بعيداً عن منطق الاستجابة الظرفية.

ثانياً: مصفوفة التنفيذ والمتابعة (الأولويات الاستراتيجية)

مؤشر الإنجاز (KPI)	الإطار الزمني	الشركاء الرئيسيون	الجهة المسؤولة	الإجراء التنفيذي
بروتوكول مُعتمد لإدارة المخاطر	٠–٦ أشهر	شبكات نسائية + خبراء أمن	الجهة المنظمة	اعتماد بروتوكول "واجب العناية"
مسار إحالة متدرج وآمن ميدانياً	٣–٩ أشهر	مقدمو خدمات (قانوني/صحي)	ائتلاف محلي	تشغيل مسارات الاستجابة والإحالة
سياسة بيانات مُعتمدة وتدريب الفرق	٠–٦ أشهر	خبراء أمان رقمي وقانون	شبكة نسوية	حزمة الحماية الرقمية المؤسسية
دليل المؤشرات وقواعد التحقق	٠–٦ أشهر	فرق رصد ميدانية + تقنيون	أمانة المتابعة	تجريب نظام الإنذار المبكر النسوي
أدلة إجراءات وتدريب الجهات المختصة	٦–١٨ شهراً	خبراء قانون ومجتمع مدني	شركاء وطنيون	إصلاحات إجرائية وقانونية

ثالثاً: أولويات الستة أشهر القادمة

مأسسة الحماية: اعتماد بروتوكول "واجب العناية" وإدارة المخاطر كحد أدنى إلزامي قبل تنفيذ أي نشاط ميداني أو حوار سياسي.

الاستجابة الميدانية: تشغيل خطوط استجابة أولية تربط الرصد بمسارات إحالة واقعية وسرية تضمن سلامة الفاعلات وحمايتهن من الاستهداف.

السيادة الرقمية: إطلاق حزمة حماية رقمية مؤسسية تشمل السياسات التقنية، التدريب القانوني، وبروتوكولات الاستجابة للحوادث الرقمية.

الإنذار المبكر: البدء بالتطبيق التجريبي لـ "نظام الإنذار المبكر النسوي" في نطاقات جغرافية محددة بناءً على مؤشرات الرصد الميداني والبيئي.

الاستدامة المالية: تأمين تمويل مرن ومتعدد السنوات يخصص بنوداً صريحة للسلامة المؤسسية، وبناء القدرات، وتقليل تفتيت الموارد.

الخلاصة السيادية:

إن هذا التقرير هو دعوة لإعادة ضبط البوصلة من "إدارة الأزمات" إلى "تفكيك أسبابها"، ومن استهداف النساء كفئة متضررة إلى الاعتراف بهن كقوة سياسية سيادية منتجة للسلام. إن الشراكة التي يقترحها هذا الميثاق هي ضمانتنا الوحيدة لصناعة مستقبل يمني أكثر إنصافاً وأماناً للجميع.

هذه الاستنتاجات ليست مجرد خلاصات نظرية، بل هي أسس بُنيت عليها حزمة التوصيات التفصيلية الواردة في (ملحق التوصيات المجمّعة) بمتن هذا التقرير. ويمثل هذا الملحق الأداة التنفيذية التي تترجم أولويات المشاركات إلى خطوات إجرائية محددة، تهدف إلى ردم الفجوة بين الخطاب السياسي والممارسة الميدانية.

ملحق: التوصيات المجمّعة

مقدمة الملحق

تُقدَّم التوصيات التالية بوصفها حزمة مترابطة تُترجم مخرجات المؤتمر إلى مسار عمل قابل للتفعيل في اليمن خلال المرحلة القادمة. وقد صيغت بلهجة مؤسسية ودبلوماسية، مع التركيز على تحويل المبادئ إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ والمتابعة، دون الإخلال بحساسية السياق وتعدد الفاعلين.

أولًا: توصيات السياسة العامة والمساحة المدنية

١) مأسسة الحماية وواجب العناية المؤسسي

- يوصى باعتماد مفهوم "واجب العناية" بوصفه معيارًا مؤسسيًا ملزمًا في تصميم وتنفيذ البرامج والحوارات والوساطات والأنشطة العامة، وأن هذا الواجب هو "مسؤولية تشاركية" لتجنب إلقاء العبء كاملاً على طرف واحد، مما يسهل قبول التوصية من قبل السلطات المحلية. بحيث تُدمج الحماية والوقاية منذ مرحلة التخطيط وليس بعد وقوع الضرر.
- يوصى بتطوير بروتوكولات تشغيلية مختصرة لإدارة المخاطر (الأمنية، والرقمية، ومخاطر السمعة، ومخاطر المعلومات) تتضمن: التقييم المسبق، وخيارات التخفيف، ومعايير التعليق/الإيقاف عند ارتفاع مستوى الخطر.
- يوصى بتخصيص موارد واضحة ضمن الموازنات التشغيلية للسلامة المؤسسية والحماية، بما يشمل التدريب، والدعم النفسي-الاجتماعي، والإسناد القانوني، وأدوات الحماية الرقمية.

٢) الاعتراف بالوساطة المحلية النسوية دون تقييد المرونة

- يوصى بتطوير ترتيبات اعتراف قانوني/مؤسسي مرنة بالوسيطات المحليات، توازن بين الحماية والدعم من جهة، والحفاظ على المرونة الميدانية والقدرة على الوصول المجتمعي من جهة أخرى.
- يوصى بإنشاء "مسار وصل" طوعي وآمن بين الوساطة المحلية والآليات الرسمية/الدولية، بما يتيح نقل المعارف والاحتياجات دون تحويل الوسيطات إلى أهداف أو إخضاعهن لقيود بيروقراطية.
- يوصى بتوفير دعم مؤسسي للوسيطات يشمل التدريب المتخصص، وآليات الإحالة، وتدابير سلامة التنقل والتواصل، وخيارات إسناد قانوني عند الحاجة.

٣) تأمين الفضاء الرقمي كجزء من الحماية الشاملة

- يوصى باعتبار الحماية الرقمية جزءًا أصيلًا من مقاربات الحماية الشاملة، وربطها بالدعم القانوني والنفسي-الاجتماعي وخيارات المساءلة، وتجنب اختزالها في حلول تقنية منفصلة.
- يوصى باعتماد سياسات أمن رقمي مؤسسية تشمل: إدارة الهوية الرقمية، وحماية الحسابات والأجهزة، وبروتوكولات الاستجابة للحوادث، وإجراءات التواصل الآمن داخليًا وخارجيًا.
- يوصى بتطوير مسار استجابة متكامل لجرائم التشهير والتحريض وخطاب الكراهية والاستهداف الرقمي، بما يشمل توثيقًا آمنًا، ودعمًا قانونيًا، وخيارات تواصل وإعلام احترازية.

ثانيًا: توصيات العدالة الاقتصادية والبيئية

٤) الشراكات العادلة وإعادة تصميم نماذج التمويل

- يوصى بالتحول من نماذج "الإغاثة والاعتمادية" إلى "الشراكة الاستراتيجية" القائمة على الحوار والملكية المحلية وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل شفاف.
- يوصى بتوسيع التمويل المرن ومتعدد السنوات لدعم الاستدامة وبناء القدرات وتقليل تفتيت التمويل، مع إتاحة إدارة تكيفية للبرامج تتلاءم مع تغيرات السياق.
- يوصى بإدراج معايير واضحة للشراكات تتضمن: الشفافية، وتجنب تضارب المصالح، وآليات المساءلة، وضمان مشاركة النساء في تصميم الشراكات ومخرجاتها.

٥) الاقتصاد النسوي وإدماج اقتصاد الرعاية

- يوصى بإدماج اقتصاد الرعاية غير مدفوع الأجر ضمن مقاربات التعافي والاستقرار الاجتماعي، والاعتراف به بوصفه ركيزة للتماسك المجتمعي وتقليل الهشاشة.
- يوصى بتطوير مؤشرات لقياس عبء الرعاية وتوزيعه (زمنًا وكلفةً وأثرًا) وربط هذه المؤشرات بالتخطيط للخدمات الأساسية (المياه، الصحة، النقل الآمن، الحماية الاجتماعية).
- يوصى بتصميم تدخلات تخفف الأعباء غير المدفوعة التي تتحملها النساء، بوصف ذلك استثمارًا مباشرًا في الاستقرار الاجتماعي والقدرة على الصمود.

٦) السيادة على الموارد والاقتصاد الأزرق

- يوصى بتحديث الأطر المؤسسية لإدارة الثروة البحرية بما يعزز العدالة في الوصول للفرص ويضمن مشاركة النساء والشباب في سلاسل القيمة وفي مواقع القرار المرتبطة بالاقتصاد الأزرق.
- يوصى بربط التأهيل المهاري للنساء والشباب بمسارات تمويل عادلة وآمنة وحاضنات أعمال/شراكات سوقية لتفادي بقاء التدريب دون فرص اقتصادية فعلية.
- يوصى بإدماج إدارة المخاطر المناخية والإنذار المبكر كشرط لاستدامة الأنشطة الساحلية وحماية سبل العيش، خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة.
- يوصى بإدراج المياه وتحلية المياه ضمن تصور الاقتصاد الأزرق من منظور عدالة الوصول وتخفيف الأعباء، مع تشجيع الحلول القائمة على الطاقة المتجددة حيثما أمكن.

٧) العدالة المناخية والتمويل المناخي

- يوصى بإدماج العدالة المناخية والبيئية ضمن أطر التعافي وبناء السلام، وربطها بصورة واضحة بأجندة المرأة والسلام والأمن وبالعدالة الانتقالية حيثما كان ذلك مناسبًا.
- يوصى بتسهيل وصول المنظمات النسوية المحلية إلى التمويل المناخي، عبر مسارات مبسطة ودعم تحضيري وخدمات مساندة لإعداد المقترحات وتنفيذها.
- يوصى بالاعتراف بالمعرفة المحلية—وبالأخص خبرات النساء في التكيف وإدارة الموارد—بوصفها مرجعية سياساتية، وتضمينها في تصميم البرامج بدل الاكتفاء بالنماذج الجاهزة.
- يوصى بالاستثمار في البيانات البيئية المصنفة حسب النوع الاجتماعي لدعم تصميم سياسات عادلة وتوجيه التمويل للفئات والمناطق الأكثر تضررًا.

ثالثًا: توصيات منظومة الحماية والإنذار المبكر

٨) نظام إنذار مبكر نسوي قائم على الرصد المتعدد المصادر

- يوصى بالشروع في تنفيذ إطار تصميمي تدريجي لنظام إنذار مبكر نسوي، قائم على الرصد المتعدد المصادر (ميداني، رقمي، بيئي، وخطابي) مع قواعد تحقق وفرز قبل أي استجابة.
- يوصى باعتماد استجابة متدرجة حسب مستوى الخطورة، توازن بين السرعة والدقة، وتقلل من الإنذارات الكاذبة وآثارها على الثقة والموارد.
- يوصى بتجريب النظام في نطاق جغرافي/موضوعي محدود بدايةً، ثم التوسع بناءً على الدروس المستفادة ومراجعات دورية.

٩) حوكمة البيانات الذكية ومبدأ "تقليل الضرر"

- يوصى ببناء قواعد بيانات آمنة تُدار بمنهج "تقليل الضرر"، وتضمن سرية المعلومات وحماية هوية المُبلِّغات، مع تقليل جمع البيانات الحساسة إلى الحد الأدنى الضروري.
- يوصى بتحديد صلاحيات الوصول وتوثيقها (من يطلع على ماذا ولماذا)، واعتماد بروتوكولات للتخزين الآمن، والتشفير، وإتلاف البيانات وفق مدد محددة عند انتهاء الحاجة.
- يوصى بتدريب الفرق على أخلاقيات البيانات والتوثيق الآمن، وربط الامتثال بهذه السياسات بتقييم الأداء المؤسسي.

١٠) مسارات الإحالة المتكاملة وخطوط الاستجابة الأولية

- يوصى بتفعيل خطوط استجابة أولية تربط الرصد بمسارات إحالة متاحة ميدانيًا (قانونية، صحية، نفسية-اجتماعية، حماية/إيواء) مع تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات.
- يوصى بتطوير دليل إجراءات يحدد خطوات الاستجابة لكل مستوى خطورة، وخيارات الاستجابة السرية، ومحددات الإحالة، وحدود المسؤولية لتجنب الوعود غير القابلة للتنفيذ.
- يوصى بإنشاء شراكات تشغيلية مع مقدمي خدمات موثوقين، وتحديث قوائم الإحالة بشكل دوري لضمان الواقعية وإمكانية الوصول.

١١) الإصلاحات الهيكلية والردع والمساءلة

- يوصى بمراجعة الترتيبات القانونية و الإجرائية وتعزيز قنوات الوصول إلى العدالة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتهديدات والاستهداف، مع مراعاة سلامة الشهود وحساسية الإجراءات.
- يوصى بتطوير قدرات وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية (فنيًا وإجرائيًا) لتعزيز الردع والاستجابة، بالتوازي مع تدريب الجهات المختصة على التوثيق السليم وآليات الإحالة.
- يوصى بتعزيز قنوات المساءلة ضمن نهج متوازن يحمي الضحايا ويحد من الإفلات من العقاب، مع الحفاظ على الطابع التعاوني للمسارات متعددة الأطراف.

خاتمة الملحق

تمثل هذه التوصيات ترجمة عملية لمخرجات المؤتمر، وتوفر مسارًا قابلًا للتفعيل التدريجي في اليمن خلال الفترة القادمة، مع مراعاة حساسية السياق وتعدد الفاعلين. ويُستحسن إرفاقها بمصفوفة تنفيذ وأولويات مرحلية لضمان وضوح الأدوار وقابلية القياس، وتحويل التقرير إلى مرجعية سياساتية قابلة للتطبيق والمتابعة.

ملحق (ب): قائمة المراجع

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2025). States of Fragility 2025. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. https://doi.org/10.1787/81982370-en

الأمم المتحدة للمرأة. (بدون تاريخ). أجندة المرأة والسلام والأمن. الأمم المتحدة للمرأة. https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2000). قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن (S/RES/1325). الأمم المتحدة. https://undocs.org/S/RES/1325(2000)

السلام

المرونة

الاستدامة